الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

العدد 015 | أكتوبر 2021

السعر: 100 أوقية

انتعاش تجاري وصناعي..
ضبط للأسعار
وتميز في
المعارض الدولية

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمدو ولد محمدن ولد بارك الله (أحمد عبد الرحمن)

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الرباني
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

التصوير:
جيبي جالو

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 - 006
صندوق البريد: 371 - 467
نواكشوط
هاتف: 45252970 /45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami@yahoo.fr

في هذا العدد

التزامات لخدمة المواطن 04

موريتانيا: وجهة تجارية 05

المعارض الدولية:
فرص للتبادل التجاري وأرضية لجلب الاستثمارات 09

الصناعة في موريتانيا:
رافعة تنموية تتدرج نحو الأفضل 11

ترقية التجارة الخارجية:
تنظيم وضبط أنشطة المبادلات التجارية 13

رقابة الأسواق:
جهاز تنظيمي لمعالجة الاختلالات وتقديم الاقتراحات 16

حماية المستهلك:
منح الأولوية لتعزيز دور جمعيات حماية المستهلك 21

صدر حتى الآن من المجلة:

افتتاحية

دبلوماسية التأثير من أجل رؤية أفضل

من خلال مشاركتها اللافتة في معرض إكسبو دبي 2020 الذي افتتح اليوم، تؤكد موريتانيا إرادتها في أن تكون حاضرة بقوة في أبرز المحافل على الساحتين الإقليمية والدولية، وأن تعزز ظهورها عالميا وأن تنخرط بشكل فعال في الديناميكيات الكبرى لبناء شبكات التبادل والشراكات المستقبلية. ولذلك الغرض فإنها تعبئ الدبلوماسية السياسية والتجارية والثقافية من خلال تضافر جهود شبكة واسعة من الفاعلين في القطاعين العام والخاص للتعريف بموريتانيا ماضيا وتلك التي يجري بناؤها، قصد تثمين تراثها التاريخي وقيمها التأسيسية، ولاستعادة مكانتها كملتقى طرق للتبادلات الإنسانية والثقافية والتجارية وكذا سالف إشعاعها وألقها.

وتشكل الدبلوماسية المؤثرة هذه قطيعة كاملة مع سياسة الكرسي والجناح الشاغرين. وهكذا تركت الدبلوماسية الناعمة، والإجراءات المخملية، والاتصالات السرية مكانها حاليًا لمقاربات أكثر تكاملاً.

كما اتسع المجال الكلاسيكي للدبلوماسية ليشمل جميع القطاعات، خاصة منها الثقافة، والفنون والتجارة والرياضة. وفي هذا الاتجاه يجب من الآن فصاعدا أن تتضافر الجهود حتى نتمكن من اللحاق بركب الأمم.

وبدل الانزواء والانطواء، أصبح من الملح الانخراط بشكل عميق في نسيج التبادلات الدولية، والالتحاق بقاطرة الاقتصاد العالمي، وتنويع الشراكات، والاستفادة من تجربة وخبرة الآخرين، وامتلاك ناصية المعرفة والتحكم في المعايير: لقد أصبح من اللازم أكثر من أي وقت مضى استثمار جميع الفضاءات لغزو أسواق جديدة، وتوقع تطورها، وتكثيف الشراكات، والمشاركة بحزم في ديناميكية التنافسية الاقتصادية والتجارية، وهو شرط لا غنى عنه لتحسين قدرات قطاعاتنا الاقتصادية وتمكينها من ترك بصمة تنموية متناغمة ومستدامة، بما يتناسب مع المقدرات التنموية التي تزخر بها، والآمال المعلقة عليها والطموحات التي تثار لدى الفاعلين الاقتصاديين.

ومن خلال اتخاذ مقياس الاهتمام بالمشاركة النوعية في المعارض، وإصلاح مهرجان المدن القديمة، الذي سيعرف شكلا ومحتوى محليا جديدين، تعتزم السلطات العمومية الاستفادة على الوجه الأفضل من هذه الفضاءات لتعزيز نقاط القوة والمزايا التي يتيحها البلد، واغتنام جميع الفرص وتثمين كل المقدرات. وللقيام بذلك، فإن لدينا العديد من الوسائل: إرادة سياسية قوية، ومناخ أعمال ملائم، ونظام ضريبي تحفيزي، وجيل من رواد الأعمال الديناميكيين والمنفتحين على الحداثة، وموارد طبيعية متنوعة وإمكانات اقتصادية لا حصر لها. ينضاف إلى ذلك وجود إطار قانوني واضح وموات، ومشاركة قوية للقطاعين العام والخاص، وتوافر السوق المالية، وقبل هذا وذاك الحكامة السياسية والاقتصادية الجيدة.

كما أننا نتميز بموقعنا الاستراتيجي على ملتقى الطرق بين مجموعتين اقتصاديتين مهمتين هما اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ موقع تعززه الاتفاقيات والمعاهدات التي تربط البلاد بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وكذا الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

وهذه كلها مزايا تساعد على تحسين القدرة التنافسية لشركاتنا، وزيادة قدرتها على التوسع وتقوية مكانتنا كوجهة آمنة للاستثمارات. هذه بالذات هي القاعدة الصلبة لدبلوماسية التأثير الفعالة من أجل رؤية أفضل للبلد وتقدير أكبر لإمكانياته. وسيكون معرض إكسبو 2020 دبي دون شك خير دليل على ذلك!

الشعب

التزامـــات لخدمة المواطـن

اعداد: لالة أحمد سالم

جدد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لدى افتتاحه مؤخرا للمنتديات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية، روح التعهدات التي قطعها على نفسه للشعب الموريتاني حيث قال «إن هدفنا المركزي، الذي تتكامل في العمل على تحقيقه مختلف سياساتنا العمومية، هو في تحسين ظروف حياة المواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه مختلف الأزمات».

وشدد قائلا: «هذا الهدف لا نقبل المساومة عليه بوجه، ولذلك قررنا، في ظل أزمة ارتفاع الأسعار الأخيرة، استحداث آلية وطنية لاستيراد المواد والسلع الأساسية، وتوفيرها للمواطن بأسعار مناسبة، بعيدا عن المضاربات، لتكون بذلك أداة تنظيم وعامل استقرار لسوق هذه المواد. كما وجهنا مندوبية «تآزر» بتوفير السلع بالكميات المطلوبة في جميع محلات البيع المدعومة، وألزمنا الحكومة بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين الأكثر فقرا بصرف النظر عن تكلفة ذلك».

وفي خطوة تأتي استجابة لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من خلال تنفيذ برنامج «تعهداتي»، ولمعالجة الاضطرابات في الأسعار التي خلفتها تداعيات جائحة كورونا في البلاد، ولتحسين الظروف المعيشية للمواطن، انطلقت مؤخرا أنشطة لجنة مراقبة السوق الهادفة إلى ضبط الحالة العامة للأسواق.

وتعنى هذه اللجنة بالسهر على المراقبة الصارمة للسوق بدءا بالتموين والتخزين والعرض وصولا إلى الأسعار، وكذا السهر على إرساء منافسة نزيهة ومنتظمة بين الفاعلين في السوق الوطني، وذلك للحفاظ على تموينه بالسلع والمنتجات حسب الجودة والسعر المطلوبين دون انقطاع أو مضاربات أو عمليات احتكار.

وتتكون اللجنة من 13 عضوا يمثلون القطاعات الوزارية والهيئات العمومية والمجتمع المدني وتضم الاختصاصات التي تربطها علاقة مباشرة بالسوق، من حيث انتظام العرض والطلب والتموين واستقرار الأسعار وانسياب المنافسة .. وينضاف هذا الحدث إلى سلسلة الإجراءات التي سبق القيام بها خلال التعاطي مع جائحة كورونا الحد من تأثيرها على الاقتصاد الوطني، حيث اتخذت إجراءات استباقية جريئة وحاسمة من بينها توزيع المواد الغذائية الضرورية والعمل على دعم القدرة الشرائية للمواطن وضمان استقرار السوق وثبات الأسعار ومكافحة المضاربات.

قائمة المواد والأسعار الجديدة

المـــادة	سعر الجملة	نصف الجملة	سعر الفرد
السكر	24.2	24.5	26.0
القمح	13.3	13.6	14.5
الزيت	61.0	62.0	66.0
أرز مستورد درجة أول	32.0	33.0	36.0
أرز مستورد درجة ثانية	30.0	30.5	32.0
أرز محلي رقيق	27.0	-	30.0
أرز محلي غليظ	25.0	-	27.5
لبن مجفف درجة أولى	90.0	95.0	110.0
لبن متوسط الجودة	70.0	75.0	80.0
لبن درجة ثالثة	65.0	67.0	70.0
دجاج مستورد أجزاء	-	65.0	70.0
دجاج مستورد كامل	-	85.0	90.0
دجاج محلي	-	115.0	120.0

أسعار اللحوم | 220 أوقية للكيلو غرام | 170 أوقية للكيلو غرام | 170 أوقية للكيلو غرام

موريتانيا: وجهــة تجاريــة

اعداد: أحمد طالب معلوم

منذ فجر الزمان، منذ زمن الجرمنتيين الذين جرّوا عرباتهم بأربعة خيول في الصحراء، كانت موريتانيا دائمًا أرضًا للقاءات، ولتمازج الحضارات، وتبادل الأفكار المثمر وتداول البضائع بين إفريقيا و الشرق الأوسط وأوروبا.

وعلى مر العصور فإن هذه الصحراء الرهيبة لم تتمكن من الحد من جرأة و صبر و مثابرة الموريتانيين الذين جابوا، خلال قرون من الزمن خلت، أكثر المناطق التي يتعذر الوصول إليها في هذا البلد وعلى حدوده الجنوبية و الشمالية.

وبفضل موقعها الجغرافي المتميز، الذي يشكل حلقة وصل بين المغرب العربي والساحل، على حافة أكبر صحراء في العالم، يحدها عبر حدودها الطبيعية من الغرب المحيط الأطلسي بطول 700 كيلومتر ومن الجنوب نهر السنغال الذي يفصلها، على مسافة 700 كيلومتر، عن جارتها الجنوبية التي تحمل اسم هذا المجرى المائي، أصبح الفضاء الوطني الموريتاني مركز ثقل مختلف الممالك والأسر والإمبراطوريات والإمارات التي تأسست بين القرنين الثالث والثاني عشر، والتي شهدت فترات ذروة استثنائية على مساحة كبيرة من أراضيها. لقد منحتها واجهتها البحرية، الواقعة بالقرب من طريق السفن البخارية الأمريكية، اهتمامًا تجاريًا كبيرًا بشكل متزايد منذ القرن السادس عشر مع إنشاء مراكز تجارية من قبل الهولنديين والإنجليز والبرتغاليين والإسبان ولاحقا الفرنسيين.

لذلك كانت موريتانيا، لفترة طويلة، مركزًا تجاريًا حيويا، وسوقًا كبيرًا حيث تتزاحم فيه المنتجات الزراعية من بلدان المغرب العربي ومصر وسوريا وإسبانيا.

وتشهد مدن قوافلها، ودان وولاتة، وشنقيط، وتيشيت، وقبل ذلك بوقت طويل، مدن أزوكي وكومبي صالح وتاوداغوست على هذا الازدهار التجاري وهذه القابلية الفطرية تقريبًا للأعمال التجارية التي يمتاز بها الموريتانيون خلال تاريخ البلاد.

وعلى الرغم من رحلات في منتهى الصعوبة، بمعابرها القاسية وصمت الطبيعة الرهيب، كانت القوافل تجوب الصحراء، بدون ماء في أرض جرداء قاحلة وبوسائل بدائية، في ظروف انعدام الأمن لا تصدق، ونجح الموريتانيون، من خلال تجارتهم، في إحياء العديد من المدن التي لولاهم لكادت تمحى من الخارطة واستطاعوا ضمان تبادل واسع وبدون انقطاع للمنتجات من جميع الأنواع منها على وجه الخصوص، الملح والتمور والذهب.

إن الطبيعة بحكم خالقها، وضعت جزءًا من كنوزها في المناطق الصحراوية: النخيل الذي يحتل مكانة فريدة على الأراضي المأهولة بالسكان في قلب الصحراء ولكنها غير مناسبة لزراعة الحبوب المتنوعة بكميات هائلة. وبما أنه لا يوجد الملح في المناطق الخصبة حيث المياه العذبة وفيرة، لا توجد النخلة إلا في الصحاري. الشريط الساحلي البحري فقط بالإضافة إلى السبخات الكبيرة في الصحراء هما اللذان يحتضنان الملح...

وبعد التمور والملح يأتي الذهب بوصفه المادة الثالثة لهذه التجارة العابرة للصحراء التي مارسها الموريتانيون خلال عدة قرون. وكان هذا المعدن الثمين لا يمكن استغلاله ساعتها إلا في إفريقيا جنوب الصحراء حيث توجد هذه المادة بوفرة كبيرة في المناطق الرطبة تحت الرمال، وخاصة في المجاري المائية أسفل الجبال.

وحتى اكتشافه واستغلاله الصناعي حديثًا، لم يكن الذهب تقريبا موجودًا في أي مكان خارج إفريقيا، وكانت القوافل التي تعبر الصحراء تضمن إمداد الشرق الأوسط وأوروبا عبر المغرب العربي.

الطبقات الجبلية

هذا التقليد الممتد لقرون في ممارسة الأعمال التجارية والاهتمام بالنشاط التجاري، حافظ عليه الموريتانيون جيدًا وتكيفوا مع متطلبات العصر الحديث بسرعة غير عادية وكفاءة مذهلة، حتى بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم تدريب مهني في هذا المجال.

والنتيجة هي المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع التجارة اليوم من حيث النشاط الاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى الدور الديناميكي والفاعل للتجار الموريتانيين.

وجاء في مذكرة من الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي أن «تجارة موريتانيا مع بقية العالم سجلت زيادة (+ 3 ٪) بنهاية الربع الرابع من عام 2020»

إن «هذا الانتعاش في التجارة»، تقول هذه الوثيقة المرتبطة بالواردات (+ 2 ٪) والصادرات (+ 3.9 ٪)، مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري قدره 2.232 مليون MRU. أوقية جديدة.

ولا تزال الدول الأوروبية تعتبر من الموردين

الرئيسيين، على التوالي 48.6٪ من الواردات، بينما أصبحت الدول الآسيوية الزبناء الرئيسيين (41٪ من الصادرات). وتمثل القارة الأفريقية 10.5٪ و 7.4٪ من الواردات والصادرات على التوالي خلال هذا الربع.من السنة المنصرمة.

وتشكل هذه الوثيقة، في سياق الحكم الرشيد والشفافية الذي تم تدشينه منذ التناوب على السلطة يوم 19 أغسطس 2019، الذي أخذ بموجبه فخامة رئيس الجمهورية زمام الأمور، أداة مرجعية مهمة تمكننا من أن نفهم، بشكل أفضل، واقع العلاقات التجارية التي تقيمها موريتانيا مع شركائها.

وعلاوة على ذلك، فإن موريتانيا بلد منفتح جدًا على التجارة الدولية، كما يتضح من الشروط المواتية والفوائد الممنوحة للمستثمرين وكذا من أحكام المدونة التجارية عامة، التي تعتبر جذابة خاصة من قبل رواد الأعمال المهتمين بممارسة الأعمال التجارية في البلاد.

وتمكن الأمثلة التالية من إجراء تقييم فعال للظروف المواتية المقدمة لجميع أولئك الذين يرغبون في القيام بأعمال تجارية، والاستفادة من نفس المزايا المتاحة للمواطنين، كما أن مدونتي التجارة والضرائب واضحتين في هذا الصدد.

تسجيل المقاولات:

من السهل أن يتم تسجيل أي شركة في موريتانيا، مهما كانت جنسيتها أو مكان إقامتها. يتم تسجيل الشركة في نواكشوط في غضون 48 ساعة كحد أقصى. ولا يحتاج المستثمر الأجنبي إلى شريك موريتاني لإنشاء مشروع تجاري في موريتانيا، باستثناء بعض الأنشطة الليبرالية النادرة التي يتم تنظيمها (حراسة، إلخ).

يتم تنفيذ جميع الإجراءات المتعلقة بإنشاء الأعمال التجارية من قبل الشباك الموحد التابع لوزارة الشؤون الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، والذي يجمع نقاط الاتصال لمختلف المؤسسات المعنية بإنشاء المؤسسات التجارية أو مبادرات الأعمال. ويقول المستثمرون في هذا الصدد إنهم راضون عن خطوات تأسيس الشركات في موريتانيا ويتفقون على فائدة وفعالية الشباك الموحد في المنطقة الحرة بنواذيبو كما هو الحال في موريتانيا بشكل عام. وبعد إنشاء هذا الشباك الموحد، تم تقليص الآجال الزمنية والإجراءات المختلفة.

حرية الاستثمار:

حرية الاستثمار والقيام بنشاط اقتصادي مكفولة في جميع أنحاء التراب الموريتاني بموجب مدونة الاستثمار لأي شخص طبيعي أو اعتباري موريتاني أو أجنبي.

ولا يوجد التزام بمشروع مشترك مع أحد المواطنين للاستثمارات الأجنبية في الدولة. المساواة أمام القانون مكفولة بين المستثمرين المحليين والأجانب. إلا أنه يتم تنظيم عدد محدود من المهن، مما يعني أنه على عكس القطاعات الأخرى، من الضروري الحصول في هذه الحالة على موافقة من الوزارة المختصة ليتم الترخيص بالممارسة.

أنظمة الاستثمار المفضلة:

تنص المدونة على ثلاثة أنظمة تفضيلية تستفيد من الحوافز:

أ- فئة الشركات الخاضعة لنظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة على أي استثمار يقل عن 200 مليون أوقية وتولد 10 وظائف مباشرة على الأقل. تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا ضريبية وجمركية أثناء مرحلة التركيب المحدودة بثلاث سنوات وأثناء مرحلة التشغيل.

ب- نظام الشركات المؤسسة في «المناطق الاقتصادية الخاصة»: يشمل هذا النظام نوعين من الشركات: تلك المؤسسة في المناطق الحرة للتصدير والشركات المؤسسة خارج نواكشوط والتي تهدف إلى التنمية الجهوية. وتخضع الشركات المؤسسة في المناطق الحرة لتحصيل الضريبة على الأرباح بالنسبة التي ينص عليها نظام القانون العام. وسيتم تسجيل الخسارة في الميزانيات الخمس المقبلة.

ج- نظام اتفاقيات التأسيس مع الدولة:

هذا النظام هو مستحدث من المدونة الأخيرة وهو موجه إلى الاستثمارات الكبيرة التي تتراوح ما بين 500 مليون و 5 مليارات أوقية ويهدف إلى خلق ما بين 20 و 500 فرصة عمل مباشرة. و 50 و 2000 وظيفة غير مباشرة في سبعة قطاعات عريضة محددة بشكل دقيق في الاقتصاد الوطني وهي:

1) الزراعة،
2) تحويل المنتجات الحيوانية،
3) المعالجة في المصانع (على الأرض) للمنتجات السمكية الصناعية باستثناء دقيق السمك،
4) الصيد التقليدي والساحلي،
5) الوحدات الصناعية والتصنيعية،
6) إنتاج الطاقة المتجددة من رياح وطاقة شمسية
7) الفنادق والسياحة خارج نواكشوط.

ويتم تحديد شروط إقامة الشركات بالإضافة إلى المزايا الخاصة التي سيتم منحها.

أنواع الشركات

الأنواع الرئيسية للشركات المعترف بها في موريتانيا هي:

- شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL)
- شركة خفية الاسم (SA)
- شركة المساهمة المبسطة (SAS)
- شركة الاقتصاد المختلط (SEM)
- مجموعات المصالح الاقتصادية (GIE) ويمكن أن تكون رؤوس الأموال موريتانية أو أجنبية أو مختلطة.

امرأة موريتانية في قطاع التجارة

من المؤكد أن هناك العديد من النساء الموريتانيات يعملن في القطاع الخاص، وخاصة في التجارة، ولكن نادراً تجدهن يدرن وحدات صناعية أو ينشئن مقاولات في هذا القطاع.

وفي أسواق نواكشوط المختلفة والمدن الرئيسية في البلاد، تنشط النساء في تجارة الملاحف وغيرها من الملابس والمجوهرات والسجاد ومواد أخرى مختلفة. يسافرن أكثر فأكثر إلى الخارج للحصول على التموين، لتنويع عروض البضائع الخاصة بهم، ولاكتشاف العالم.

وتنشط نساء أخريات، مواردهن المحدودة، في الأعمال التجارية الصغيرة، وبالتالي يساهمن بقوة في دعم أسرهم التي غالبًا ما تكون فقيرة، وتتحررن بالتالي من الخمول و الانزواء، والقيود المنزلية، وتكتشفن مزايا العمل.

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة في لقاء مع مجلة «الشعب»:

لا مساومة في تعزيز قدرة المواطن على مواجهة الأزمات بما فيها ارتفاع الأسعار

قطاع الصناعة يشهد انتعاشا وهناك تنوع في المصانع

نتائج إيجابية لمشاركة بلادنا في المعارض الدولية

يمثل قطاع التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، نظرا لكونه يضم قطاعات حيوية (التجارة، الصناعة، الصناعة التقليدية، السياحة)، وهي أساسية في تنمية أي بلد.

ولتسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بهذا القطاع الهام والدور الذي يلعبه في النهوض بالاقتصاد الوطني، التقت مجلة «الشعب» بمعالي وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة السيدة الناها بنت حمدي ولد مكناس، وأجرت معها المقابلة التالية:

الشعب: شهدت أسعار بعض المواد الأساسية ارتفاعا في الآونة الأخيرة، ماهي الإجراءات التي اتخذها قطاعكم للتخفيف من هذه الوضعية؟

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: أود أن أشير بداية إلى أن مسألة ارتفاع الأسعار ناتجة عن عدة عوامل، من أهمها تأثير جائحة كوفيد 19على الاقتصاد العالمي وتقليص الدول المنتجة للكميات المسموح بتصديرها إلى الخارج تحسبا لاستمرار الأزمة وعودة إغلاق الحدود، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل البحري والنقص الكبير في الحاويات.

وفور حصول بوادر لارتفاع الأسعار أمر فخامة رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة وزارية تضم كل الوزراء المعنيين بالإنتاج والتموين، وقد واصلت اللجنة اجتماعاتها في مقر وزارة التجارة والتقت جميع الأطراف واتخذت مجموعة من الإجراءات من أهمها إصدار مرسوم يحدد لائحة المواد الإستراتيجية وتحديد أسعارها وإخراجها من دائرة المضاربات.

وفي الآونة الأخيرة؛ ولمواجهة موجة الغلاء التي اجتاحت العالم بأسره؛ عملت الحكومة على عدة جبهات لمواجهة الأزمة، وهكذا أصدرت الوزارة مقررا يحدد أسعار بعض المواد الخاصة كالحليب المجفف والقمح والزيوت والسكر والأرز، وبدأ القطاع بالفعل في حملة لمراقبة التطبيق الصارم لهذا المقرر، واستحدثنا لهذا الخصوص ستة خطوط هاتفية مجانية، أرقام خضراء لتلقي شكايات المواطنين، وسيتم تطبيق نفس الأسعار على مستوى ولاياتنا الداخلية مع مراعاة تكاليف النقل، وذلك بإشراف من المناديب الجهويين للوزارة والسلطات الإدارية في كل ولاية، وهي إجراءات من شأنها أن تحد من تأثير موجة الغلاء على حياة المواطنين.

كما وقعنا اتفاقا مع الاتحاد العام لأرباب العمل الموريتانيين لتحديد أسعار بعض المواد الغير مشمولة في المقرر، وذلك حرصا منا على توفير جميع المواد الضرورية للمواطنين والتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار.

وباعتبار أن تحسين ظروف حياة المواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه مختلف الأزمات، هدف لا نقبل المساومة عليه بوجه لدى فخامة رئيس الجمهورية فقد قرر؛ في ظل أزمة ارتفاع الأسعار الأخيرة؛ استحداث آلية وطنية لاستيراد المواد والسلع الأساسية، وتوفيرها للمواطن بأسعار مناسبة، بعيدا عن المضاربات، لتكون بذلك أداة تنظيم وعامل استقرار لسوق هذه المواد.

الشعب: هلا حدثتمونا عن تدخلات القطاعات الحكومية الأخرى في مجال استقرار الأسعار وتموين الأسواق بالموازاة مع الإجراءات التي قام بها قطاعكم في هذا المجال؟

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: أود أن أنبه هنا إلى أنه بالموازاة مع الإجراءات التي قام بها القطاع من أجل ضمان استقرار الأسعار واستمرار تموين الأسواق، فقد قامت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء «تآزر» بزيادة الكميات المخصصة للبيع للطبقات الأكثر فقرا في حوانيت تآزر بنسبة 50 في المائة، كما قامت مفوضية الأمن الغذائي بتوزيع كميات معتبرة من المواد الغذائية في مختلف الولايات.

وتدخل هذه التدخلات كلها؛ إضافة إلى العمليات المبرمجة بشكل دائم كعملية رمضان وحوانيت تآزر؛ في إطار تكامل العمل الحكومي، حيث تحرص الحكومة على تنفيذ تعليمات فخامة رئيس الجمهورية بالعناية بالطبقات الهشة وإعطائها الأولوية في البرامج والعمل الحكومي، وهي إجراءات كان لها انعكاس ايجابي على المواطنين خاصة في ظل جائحة كوفيد وأجواء حظر التجول، وقد مكنت من تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وصمودهم في مواجهة الأزمة.

الشعب: ما هي الآليات التي اتخذها القطاع لمحاربة تزوير البضائع والمواد منتهية الصلاحية؟

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: يعمل القطاع بشكل مستمر؛ من خلال أجهزة الرقابة التابعة لمديرية حماية المستهلك؛ على محاربة تزوير البضائع وتسويق المواد منتهية الصلاحية، وتقدم المديرية تقريرا شهريا لحصيلة عملها ينشر على موقع الوزارة وفي وسائل الإعلام، وقد قامت مثلا خلال الشهر المنصرم ب 1956 عملية تفتيش ورصدت 867 مخالفة من ضمنها 117 مخالفة تتعلق بالبضائع منتهية الصلاحية، وتم إغلاق 97 محلا تجاريا من ضمنها مجازر ومجمعات تجارية، كما تمت مصادرة 46 طنا من المواد منتهية الصلاحية.

وقد تعززت الرقابة على الأسواق بعد تفعيل اللجنة المكلفة بمراقبة السوق وتعيين رئيسة لها، كما تم استحداث مديرية خاصة بالمنافسة ومراقبة السوق، كما سيتم قريبا إن شاء الله إنشاء مخبر وطني لمراقبة سلامة الأغذية وسيكون لكل هذه الأجهزة الرقابية تأثيرها الايجابي على مراقبة السوق وحماية المواطن من مخاطر التزوير والبضائع المنتهية الصلاحية.

الشعب: كيف تشخصون وضعية التصنيع في البلد؟

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: أود أن أشير إلى أن جائحة كوفيد التي اجتاحت العالم في العامين الأخيرين وما ترتب عليها من إغلاق للحدود وتوقف النقل بجميع أشكاله، ومنع الدول تصدير منتجاتها إلى الخارج تحسبا لاستمرار الأزمة، كل هذه العوامل أظهرت أهمية الصناعة المحلية وضرورة الاعتماد عليها باعتبارها الضمان الأساسي للاستقلال والسيادة.

وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية؛ في هذا الإطار؛ على ضرورة تطوير الصناعة وإعطاء الأولوية للصناعات التحويلية وخاصة في المجالات التي تتمتع فيها بلادنا بامتيازات خاصة كالصيد والزراعة والثروة الحيوانية، وهو ما نعمل على تنفيذه من خلال تشجيع المبادرات والاستثمارات الوطنية في مجال الصناعة وكذلك البحث عن شراكات واستثمارات أجنبية من أجل النهوض بالقطاع.

ورغم الأزمة فإن قطاع الصناعة يشهد انتعاشا، وهناك تنوع في المصانع بحيث تتزايد أعداد الوحدات الصناعية خاصة في مجال الصناعات الغذائية وأحيانا بطاقات إنتاجية كبيرة تتجاوز احتياجات البلد الخاصة، وبدأ القطاع يستعد للاستفادة من الأسواق المفتوحة التي أتاحها توقيعنا لاتفاقية المنطقة الحرة الإفريقية وكذلك اتفاق الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتغطي الوحدات الصناعية الوطنية اليوم أغلب المجالات، رغم محدودية الإنتاج في كثير من الأحيان، وغياب اليد العاملة المتخصصة، وغلاء المواد الأولية والطاقة، ويعمل القطاع حاليا على مراجعة الإستراتيجية الوطنية للصناعة لمواءمتها مع الوضعية العامة للبلد ومتطلبات المصنعين.

الشعب: شاركت بلادنا في عدة معارض دولية، هل من فوائد ملموسة لذلك؟

وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: الفائدة الأولى من المشاركة في أي معرض دولي هي التعريف بالبلد، ولا شك أن المشاركة الموريتانية في العديد من المعارض الدولية خاصة في مجال السياحة كان لها دور كبير في زيادة عدد السياح الذين زاروا موريتانيا في الفترات ما قبل جائحة كوفيد 19، وهي مسألة تشهد عليها الأرقام المسجلة لدى السلطات في مختلف المعابر وانعكست إيجابا أيضا على النشاط الاقتصادي في المناطق التي يزورها السياح، ويعبر عدد الرحلات الجوية المسيرة سنويا خاصة من فرنسا إلى مدينة أطار عن تزايد الاهتمام ببلادنا وعن أهمية مواصلة الحملات التعريفية بها في إطار المعارض الدولية.

ويعمل القطاع حاليا للتحضير لمشاركة متميزة لبلادنا في معرض دبي اكسبو2020 الذي ينطلق فاتح اكتوبر، وسنسعى من خلال هذا المعرض إلى التعريف بموريتانيا من خلال ثلاثة محاور هي:

- زر موريتانيا
- استثمر في موريتانيا
- صنع في موريتانيا

وهي محاور ستمكن من التعريف بمقدراتنا السياحية والثقافية، وستتيح للمستثمرين ورجال الأعمال الاطلاع على فرص الاستثمار في بلادنا وعقد شراكات مع رجال الأعمال الوطنيين والأجانب العاملين في موريتانيا، كما أنه سيكون فرصة للتعريف بصناعتنا الوطنية بشقيها التقليدي والعصري.

ونحن نسعى إلى خلق إطار دائم لتنظيم المعارض وذلك من أجل الحرص على تمثيل بلادنا في المحافل الدولية بشكل جيد بعيدا عن الارتجال والفوضوية.

المعـــــارض الدوليـــــة:

فرص للتبادل التجاري وأرضية لجلب الاستثمارات

إعداد محمد العتيق

المعارض الدولية تظاهرات عالمية ضخمة تنظم بشكل دوري كل خمس سنين مثلا، وهي فضاءات تجد فيها الدول والشركات الفرصة لترويج بضائعها وخدماتها لجلب الاستثمار والانفتاح على أسواق جديدة، وتبادل الخبرات وتلاقح الأفكار في ريادة الأعمال.

ومن أهم هذه المعارض أكسبوا دبي2020 الذي ينطلق اليوم فاتح اكتوبر 2021 إلى 10 إبريل 2022، وسيجمع أكثر من 190 دولة مع أكثر من 25 مليون مشارك، وهو المعرض العالمي الأول الذي ينظم في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهذا المعرض؛ من خلال شعاره المعلن «تواصل العقول وبناء المستقبل»؛ يعد دعوة للتعاون على نطاق عالمي من أجل تلبية احتياجات عالم دائم التغير.

وتشارك الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشاركة في هذا المعرض لتأدية دورها الكامل من خلال التعبير عن توقعاتها وإمكاناتها، والتحديات التي تواجهها، وكذلك الفرص التجارية التي توفرها، وتهدف من وراء هذه المشاركة إلى:

• تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية في البلاد، وعلى مناخ الأعمال الملائم في القطاعات الواعدة.

• تمكين القطاع الخاص الموريتاني، من خلال التبادلات المتوقعة والتعاون الذي سيخلقه المعرض، للاستفادة من المعرفة والخبرة في أركان العالم الأربعة.

• السماح لرجال الأعمال الموريتانيين بلقاء الشركاء والمانحين من خلال الاجتماعات والورش التي ستقام على هامش المعرض.

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع المعارض الدولية ومشاركة موريتانيا فيها وعن مدى استعداد بلادنا للمشاركة في معرض اكسبوا دبي2020 التقت جريدة «الشعب السيدة حواء ديالو المفوض العام للمعارض التي تحدثت قائلة إن المعارض الدولية بشكل عام عبارة عن الأحداث التي تسعى من خلالها الدول والمؤسسات الاقتصادية والكيانات الثقافية. إلى تعزيز صورة علامتها التجارية وإمكانياتها ومزاياها النسبية، من أجل تقديم منتجاتها وإقامة شراكات، وتختلف أشكال المعارض تبعا لنوعية الحدث وإذا كان منظمًا على نطاق وطني أو إقليمي أو دولي وأيضًا وفقًا لحجم الحدث ومدته وعدد المشاركين ووزنه السياسي أو الاقتصادي.

وتضيف أن المفوضية هي الهيئة المسئولة عن تنظيم مشاركة بلادنا في هذه الأحداث من أجل التعريف بموريتانيا، وإعطاء الصورة الأكثر إيجابية عنها، وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم القطاعين العام والخاص الوطني لاكتساب شركاء جدد وتقوية شبكات العلاقات والتبادل، ومن أجل أداء جيد ومتكامل تقول السيدة المفوضة نقوم بتصميم مساحة جناح البلاد في المعرض وتنظيم محتوياته وجدولة مجموعة من الأنشطة والفعاليات لاستغلال الفرصة التي يقدمها المعرض الذي يوفر أداة اتصال قوية للعثور على شركاء جدد وإقامة علاقات تجارية جديدة، وتقوية شبكة علاقاتنا وتعزيز موقعنا الجغرافي بين إفريقيا وأوروبا من خلال إمكاناتنا الاقتصادية الهائلة والمتنوعة، فبلدنا يعد شريكًا قويا ووجهة مفضلة للاستثمارات، والمعارض تساعد في تعزيز الوعي بهذه الأصول والمزايا.

وعن مشاركة موريتانيا في معرض دبي 2020 تقول السيدة حواء ديالو إن هذا المعرض العالمي يدور حول ثلاثة محاور هي: الفرص والاستدامة والتنقل. وهذه الموضوعات الشاملة تقع في قلب القضايا المعاصرة. وشعار معرض «ربط العقول وصنع المستقبل» يوضح ذلك بشكل جيد.

إن هذا المعرض هو في الواقع حدث رفيع المستوى ليس فقط من خلال طابعه العالمي ولكن أيضًا من خلال نطاقه ومستوى مشاركة مختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وسيجمع أكثر من 190 دولة مع أكثر من 25 مليون مشارك. وهذا يدل على أهمية هذا المنتدى الذي حرصت بلادنا على المشاركة فيه بحضور نوعي.

حيث عملت جميع الإدارات الوزارية

المعنية معًا لضمان أفضل مشاركة ممكنة في هذا المعرض العالمي، وأشارت إلى أنه تم تخصيص مساحة 300 م 2 في المعرض للجناح الموريتاني وسنقوم بعرض مجموعة من الصور واللوحات الجدارية التي تحكي عن جمال الطبيعية الموريتانية والمواقع السياحية هذا بالإضافة إلى الجوانب المخصصة للحرف اليدوية والجهات الراعية إلى آخره.

وفي إكسبو دبي 2020، لدينا أيضا مساحة عرض على شكل أكشاك فردية مخصصة للمهنيين، ومنصة بها غرفة اجتماعات ومفاوضات بالإضافة إلى مساحات اجتماعات من نوع الأعمال. وسيكون لدى الممثلين من القطاع الخاص وكذلك من المؤسسات العامة منصات عرض وغرف اجتماعات تحت تصرفهم طوال فترة المعرض. وبالتالي سيكونون قادرين على إقامة شراكات والترويج لشركاتهم، وسيركز جزء من الأنشطة على الترويج للوجهة الموريتانية من خلال المنتجات والخدمات السياحية، واكتشاف المواقع السياحية والأثرية والبيئية، وكذلك التاريخ والثقافة الموريتانية يتضمن برنامج الأنشطة الذي تم تطويره لهذا الغرض ما لا يقل عن 25 حدثًا يتخلل فترة المعرض بأكملها، وبهذا الخصوص- تضيف السيدة ديالو- تم إنتاج العديد من وسائل الاتصال المكتوبة والسمعية والبصرية والتصويرية والإنفوجرافيك، وستقوم شاشات عملاقة ببث رسوم متحركة مصممة بذكاء لنقل الرسائل، وسيتم عرض ثلاثة إلى أربعة مقاطع فيديو ذات موضوعات مختلفة كل أسبوع.

وذكرت السيدة المفوضة أن برنامج مشاركة بلادنا في معرض دبي أكسبو 2020 يتضمن عدة مكونات حيث. يركز مكون «الاستثمار في موريتانيا» على فرص الاستثمار والترويج للقطاعات الواعدة في موريتانيا والتنمية والشراكة للقطاع الخاص الموريتاني

وسيعمل مكون «صنع في موريتانيا» على تعزيز المنتجات الموريتانية واكتساب الخبرات والتقنيات المستخدمة في أماكن أخرى، يتضمن هذا المكون متجر «صنع في موريتانيا» المخصص لعرض وبيع المنتجات الوطنية، أما المكون الثاني فهو مخصص لعرض مواهب الحرفيين الموريتانيين والمكون الثالث موجه بشكل خاص نحو ثقافة وفن وتاريخ موريتانيا.

من خلال هذا البرنامج والعديد من الأنشطة والفعاليات الأخرى، تعتزم موريتانيا التعريف بالبلد، وتسليط الضوء على فرصها الاستثمارية، والسماح للقطاع الخاص الموريتاني بتشكيل شراكات والاستفادة من خبرات وتجارب الفاعلين الاقتصاديين حول العالم.

ونوهت السيدة حواء ديالو بأن موريتانيا على استعداد تام لمشاركة فعالة وناجحة في المعرض، حيث حشدت الحكومة في وقت مبكر جدا وجندت جميع المؤسسات العامة المعنية، والتي عملت بانسجام وتنسيق أكبر مما سمح لنا بالاستعداد وفي الوقت المناسب للمشاركة النوعية في مكان حيث، كما تعلمون، المنافسة صعبة ويتم انتزاع الرؤية على حساب الابتكار والأصالة. بالإضافة إلى ذلك، لدينا فريق متعدد التخصصات يتكون من خبراء في الإدارة وإدارة الأحداث، ومصممين استثمروا أنفسهم في منح المشاركة الموريتانية كل التألق الذي تستحقه.

وتشير الى أن موريتانيا اكتسبت خبرة قوية من المشاركة في المعارض والمهرجانات في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ عام 1992، توسعت مشاركتنا في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي الخصوص علينا أن نحسب حسابًا للجيل الجديد من رواد الأعمال الموريتانيين المثقفين والمنفتحين على العالم والذين يفهمون تماما قيمة هذه الأحداث، من هذه المعطيات الآنفة الذكر يمكن الجزم بأن مشاركة موريتانيا في معرض أكسبو دبي2020 ستكون ناجحة.

موريتانيا فرص استثمار واعدة

تتمتع موريتانيا بواجهة بحرية على المحيط الأطلسي تمتد من 800 كيلومتر وتشتهر بموارد سمكية كبيرة، ومع موارد معدنية متنوعة، فإن موريتانيا هي أرض الفرص الواعدة، فبالإضافة إلى الغاز والنفط، تحتوي البلاد على أكثر من 1.5 مليار طن من الاحتياطيات المعدنية، 30 مليون طن أوقية من الذهب، 28 مليون طن من النحاس، 140 مليون طن من الفوسفات، 11 مليون طن من الكوارتز، 245 مليون طن. من الملح و100 مليون طن من الجبس.

هذا بالإضافة إلى فرص الاستثمار في الزراعة والتنمية الحيوانية حيث تتوفر البلاد على مساحة كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة، واحتياطيات كبيرة من المياه وثروة حيوانية تبلغ قرابة 19 مليون رأس.

صنع في موريتانيا

يُعد معرض إكسبو دبي2020 بمشاركة ما يقرب من 200 دولة وأكثر من 25 مليون زائر متوقع، نافذة مفتوحة في عالم الأعمال والأفكار.

ومن خلال صنع في موريتانيا سيتم الترويج للمنتجات الموريتانية وتسويقها، وللسماح أيضا لمشغلينا بالتعلم من الخبرات والتقنيات المستخدمة في أماكن أخرى من العالم، سيتم تسليط الضوء على الحرفيين الموريتانيين من خلال مساحة عرض لأهم الإنجازات، ومن خلال مسابقة موريتانية، سيتم اختيار البعض منهم ودعوتهم إلى دبي، حيث سيقومون بالترويج لإبداعاتهم وتسويقها من خلال بوتيك صنع في موريتانيا.

الصناعة في مـوريتانيا:

رافعة تـنموية تـتدرج نـحو الأفضل

تعتمد الصناعة في موريتانيا على الموارد الطبيعية أساسا خاصة في مجال الصيد والتعدين بوصفهما العمود الفقري للاقتصاد إلى جانب الصناعات التحويلية لمنتجات الثروة الحيوانية والزراعية ...إلخ

إعداد: آمنــة خونــه

صيد الأسماك:

يعتبر صيد الأسماك من أهم الصناعات التي يرتكز عليها القطاع الصناعي الموريتاني حيث تمثل معالجة الأسماك النشاط الصناعي الرئيسي في منطقة نواذيبو التي تتوفر إحدى شركات الصناعة السمكية الموريتانية فيها على مرافق لتثليج الأسماك وتجفيفها وتعليبها وتجميدها وكذلك إنتاج دقيق الأسماك وعادة ما يتم تصدير جميع منتجاتها.

صناعة التعدين:

وتتمثل صناعة التعدين على الحديد الخام وصناعة الجبس حيث تبلغ صادرات البلد من الحديد الخام 40 % من القيمة الإجمالية للصادرات كما انتجت موريتانيا الإسمنت والملح والفولاذ الخام والرمل والحصى والحجر، وتشهد البلاد استمرارا في عملية التنقيب عن البترول واليورانيوم والماس والذهب والنفط والكاولين، كما يتم تصدير الذهب والأسماك وغيرهما بمشاركة دول مثل إيطاليا وبلجيكا واليابان وألمانيا وفرنسا.

وبما أن الزراعة وتربية المواشي من أساسيات الاقتصاد الموريتاني فقد شهد هذا القطاع تطورا في مجال التصنيع حيث يعمل أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد في الأنشطة التقليدية وخاصة الزراعة وتربية المواشي الذي يمثل أولوية من أولويات برنامج رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وذلك بدعم الصناعة التحويلية في هذا المجال كصناعة الألبان ومشتقاتها واستغلال المنتجات الحيوانية بصفة عامة، هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى كالصناعات الكيماوية البسيطة «مستحضرات التجميل» والصناعات البلاستيكية الأواني المنزلية وغيرها وصناعات المعجونات الغذائية والمشروبات الغازية وتعليب المياه المعدنية وبعض صناعات مواد البناء.

المدير العام للصناعة في لقاء مع مجلة «الشعب»:

هناك توجه واضح لدى السلطات العليا في البلد لدعم القطاع الصناعي

هناك توجه واضح لدى السلطات العليا في البلد لدعم القطاع الصناعي إلا أن الصناعة في موريتانيا مازالت تواجه بعض المشاكل لذلك استضافت مجلة الشعب المدير العام للصناعة السيد ببكر محمد باب للتعرف على أهم ا لاستراتيجيات المتبعة في سياسة هذ القطاع وطبيعة الصناعة في موريتانيا فكان لها معه الحوار التالي:

مجلة الشعب: ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة في تطوير الصناعات في موريتانيا؟

المدير العام للصناعة: إن أهم وآخر استراتيجية تم وضعها لقطاع الصناعة في موريتانيا

تلك الخاصة بالفترة 2015- 2019 تسعى إلى بلوغ هدف أساسي يتمثل في زيادة إسهام القطاع الصناعي تدريجيا في الناتج الداخلي الإجمالي، وهي ترتكز على خمسة محاور أساسية يدعم بعضها البعض:

1. تثمين المقدرات الصناعية لتنمية المواشي والزراعة والصيد البحري والموارد المعدنية؛
2. تحسين الجودة وقدرة المؤسسات على التنافس وإنشاء وتهيئة مناطق صناعية جديدة؛
3 . تنويع الإنتاج الصناعي؛
4 . اعتماد أسلوب نقل الصناعات إلى الخارج للاستفادة من الكفاءات؛
5. إيجاد محيط يمكن من خلاله للمقاولين أن يطوروا كفاءاتهم وجذب المستثمرين إلى قطاعات منتجة.

لكن هذه الاستراتيجية لم تحقق معظم الأهداف المرسومة لها حينها، لذلك يعكف القطاع في الوقت الحالي على إعداد إستراتيجية جديدة بالتشاور مع القطاع الخاص مع التركيز على الأهداف الكبرى التي رسمتها الحكومة لقطاع الصناعة بعد هيكلته الأخيرة والتي تعطي الأولوية للصناعات التحويلية خاصة في المجالات التي تتمتع فيها بلادنا بامتيازات خاصة، مثل الثروة الحيوانية والسمكية والزراعة، ومن المقرر تحضيرا لهذه الاستراتيجية ان يتم تنظيم أيام تشاورية لتحديد الصناعات الأنسب التي تتلاءم مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي. وسيشارك في هذه الأيام التي ستنظم قريبا معظم الفاعلين الاقتصاديين في البلد وخاصة في مجال الصناعة.

مجلة الشعب: ماهي المقومات الأساسية لتطوير القطاع الصناعي وما هي طبيعة ونوعية الصناعة في بلادنا؟

المدير العام للصناعة: من أهم مقومات الصناعة ما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية سواء في باطن الأرض كالذهب والنحاس والفوسفات والحديد، إضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة، والشواطئ الغنية بالأسماك والثروة الحيوانية، وهي مواد أولية قابلة للتحويل حسب الحاجة، فتصنيع مختلف هذه المعادن والثروات الطبيعية من شأنه أن يخلق قيمة مضافة، ومزيدا من فرص العمل.

من أهم مقومات الصناعة أيضا البنى التحتية لوسائل النقل والمواصلات ، وبلادنا تتوفر على أطول سكة حديد في العالم

وعلى عدة موانئ رئيسية للنقل البحري (ميناء الصداقة، ميناء نواذيبو، ميناء تانيت، ميناء أنجاكو) وشبكة طرق معبدة تربطنا بدول الجوار وأخيرا جسر روصو بيننا والسنغال، وهذه البنية التحتية مهمة جدا لتطوير قطاع الصناعة في موريتانيا وستساهم بلا شك في سرعة نقل المنتجات من وإلى بلادنا.

كما يعتبر رأس المال من أهم مقومات قطاع الصناعة، فالقطاع الخاص الموريتاني يتوفر على رؤوس أموال معتبرة يمكن استغلالها في الصناعة ولتوفير وحدات للصناعة المنتجة في مجال الزراعة والمواشي والمعادن لتتحول إلى قيمة مضافة قابلة للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى الأسواق المجاورة، كما أن راس المال يوفر أجور العمال في الوحدات الصناعية ويحد من البطالة ويساهم في التشغيل، فراس المال قد يوفر السلع الرأسمالية بدل السلع الاستهلاكية.

ورغم ضيق السوق الموريتانية نظرا لحجم السكان القليل جدا، فقد استطاع القطاع الصناعي في موريتانيا الصمود ومواصلة الإنتاج والتوسع لتوفير حاجيات بعض دول الجوار مثل مالي والسنغال ...إلخ، وقد وقعت بلادنا عدة اتفاقيات من شأنها أن تفتح فرصا كبيرة للإنتاج الوطني، حيث ستسمح اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بحرية تنقل البضائع في فضاء يبلغ تعداد سكانه ما يربو على ثلاثمائة مليون نسمة، كما ستتيح اتفاقية المنطقة الإفريقية الحرة الولوج إلى فضاءات أرحب وعدد من المستهلكين يفوق المليار نسمة.

كل هذه العوامل إضافة الى موقع بلادنا الجغرافي المتميز كحلقة ربط بين شمال القارة وجنوبها، مع وجود تشريعات محفزة وإرادة سياسية ترشح بلادنا لان تكون أحد البلدان الأكثر استقطابا للصناعة .

مجلة الشعب: ماهي أهم المشاكل المطروحة؟ وهل من كلمة أخيرة؟

المدير العام للصناعة: أهم المشاكل المطروحة لقطاع الصناعة في موريتانيا:

1. عزوف رأس المال الوطني الخاص عن الاستثمار في الصناعة نظرا لضعفه وتنافسية المواد المستوردة، مع عدم وجود صندوق وطني خاص بدعم الاستثمارات الوطنية الناشئة في مجال الصناعة؛
2. قلة اليد العاملة الفنية المتخصصة داخل البلاد خاصة في مجال الصيانة،
3. الطاقة الكهربائية ومع توفرها في الآونة الأخيرة تبقى التكلفة مرتفعة وتزيد من كلفة المنتج الوطني؛
4. البيئة: تخلف بعض مصانع التعدين أساسا آثارا سلبية على طبيعة التربة وتشوه سطحها وتلوث المياه الجوفية، وكذلك بعض مصانع السمك تؤثر على الشواطئ الساحلية وتحد من تمركز الأسماك فيها بشكل طبيعي وتؤدي لاستنزافها بشكل كبير؛
5. اتساع رقعة البلاد وتباعد مناطقها الحضرية وضعف شبكة الطرق المعبدة بها وصعوبة نقل البضائع بينها (خاصة تلك التي تتطلب التبريد) كان له الأثر السلبي على توزيع المنتج الوطني بالإضافة لضعف القدرة الشرائية لدى معظم السكان
6 . انعدام الجودة ضاعف من عدم تنافسية المنتجات الوطنية مقارنة مع المنتج المستورد وعدم القدرة على تصدير بعض المنتجات.

هناك في الوقت الراهن توجه واضح لدى السلطات العليا في البلد لدعم القطاع الصناعي والنهوض به حتى يساهم بشكل فعال في الناتج الوطني الخام، وسيتعزز هذا التوجه بعد اعتماد الإستراتيجية الجديدة للصناعة، وكذلك إنشاء صندوق خاص بتمويل القروض في المجال الصناعي.

ترقية التجارة الخارجية:

تنظيم وضبط أنشطة المبادلات التجارية

تحسين اندماج موريتانيا في الأسواق التجارية الإقليمية والقارية الحرة

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تسعى موريتانيا من اعتماد طريق التجارة الحرة والانفتاح على التجارة الخارجية تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تعزيز تحديث اقتصادها وتنويعه حتى لا تظل محصورة في نموذج الاقتصاد الريعي، وكذلك لجعل التجارة الدولية حافزًا لدعم الاقتصاد الوطني.

وتم تجسيد سياسة الانفتاح هذه من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وبعضها ساري المفعول ليتم التوقيع عليه.

وهكذا تم التوقيع على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). تلاه توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي سوق يضم مليار ومائتي مليون مستهلك بلا حدود أو حواجز جمركية بإجمالي ناتج محلي محتمل يبلغ 2500 مليار دولار، وهي أكبر سوق حرة للسلع والخدمات منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي ستزيد من مستوى التجارة البينية الأفريقية بنسبة 60 بالمائة بحلول عام 2022. حيث كان الهدف في البداية التصديق على هذه الاتفاقية وتنفيذها بحلول نهاية عام 2019 من قبل 22 دولة على الأقل جاهزة بالفعل للتصديق، بما في ذلك موريتانيا.

كما تستفيد موريتانيا أيضًا من اتفاقية تغطي جميع الحاجيات ما عدا الأسلحة مع الاتحاد الأوروبي (في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية) التي تعد واحدة من المناطق الاقتصادية الرائدة في العالم حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 16210 مليار دولار وسوق أكثر من 500 مليون مستهلك.

وزادت الصادرات الموريتانية بنسبة 11.7 بالمائة في عام 2020، بحسب أرقام مديرية ترقية التجارة الخارجية، ليبلغ حجمها 2 مليار و 590 مليون دولار هذا العام. في المقابل بلغت الواردات 2 مليار و 878 مليون دولار، أي أن الميزان التجاري يعاني من عجز 288 مليون دولار.

مهام متعددة..

ويمثل وجود مديرية لترقية التجارة الخارجية بوزارة التجارة، أهم شروط وجود مبادلات تجارية مع العالم تنعكس إيجابيا على اقتصاد البلد وتنمية مختلف أبعاد أهدافها المنتظرة.

وهكذا تؤطر وتنظم المديرية الإجراءات المتعلقة بالإيراد والتصدير، وهما يعني التأثير على الميزان التجاري الذي هو أهم المؤشرات المحدد لواقع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى انعكاس تسهيل المبادلات التجارية على حياة المواطن بجوانبها المختلفة من توفير لاحتياجاته الأساسية إلى إيجاد فرص للشغل وحتى المساهمة في الحد من الفقر.

كما تلعب مديرية ترقية التجارة الخارجية كذلك دورا مهما كطرف مخاطب مباشرة من طرف مختلف المتعاملين في الميدان لكونها هي تتولى التنسيق مع المصالح والجهات المختصة بالتجارة الخارجية لحلحلة إستشكالات وقضايا المتعاملين.

وإلى جانب هذه الأدوار التي تقوم بها مديرية ترقية التجارة الخارجية على صعيد تنظيم وضبط أنشطة المبادلات، تتولى أيضا إدارة المفاوضات المرتبطة بالتجارة مع العالم الخارجي سواء كانت

اتفاقيات تبادل ثنائية أو إقليمية ودولية مثل التفاوض مع المناطق الحرة للتجارة.

محمد الأمين ولد الفايدة المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية بوزارة التجارة،والمفاوض الخاص لموريتانيا في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أوضح أن من مهام إدارته حول إدارة المفاوضات مع الجهات الأخرى في كل ما يتعلق بالتجارة البينية سواء مع البلدان أو مع التكتلات الإقليمية والدولية، أو فضاءات التجارة الحرة، ومنها على سبيل المثال منطقة التجارة الإفريقية الحرة، حيث تعتبر وزارة التجارة ممثلة في إدارة ترقية التجارة هي الجهة المسؤولة عن أي مفاوضات مع هذه المنظمة القارية.

وأشار المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية، أن مثل هذه المهام التي تتطلع بها المديرية في إطار هذه المفاوضات مع منطقة التجارة الإفريقية الحرة تسبقها مشاورات للمديرية مع الجهات والمصالح الوطنية المعنية أيضا بالتجارة الخارجية، مثل القطاع الخاص والجمارك لإعداد خطة تفاوض موحدة للبلد بشكل عام لدخول هذه المنطقة القارية الحرة.

وتطرق المدير المساعد إلى المهام التفاوضية التي تنفذها مديرية التجارة الخارجية مع منطقة التجارة الاقتصادية لغرب إفريقيا (السدياوو)، بالإضافة إلى عديد الاتفاقيات الثنائية بين موريتانيا وبلدان أخرى في مجال ترقية التجارة الخارجية، كما هو الحال الآن مع تركيا وتونس مثلا.

وأضاف المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية أن من بين مهام مديرية ترقية التجارة الخارجية زيادة الوعي لدى المواطن بماذا تعنيه التجارة الخارجية وأهمية العمل الذي يقام به لترقيتها وتطويرها، ومساهمة هذا القطاع في الاقتصاد والحد من البطالة والفقر، وكذلك توعية الرأي العام الوطني بخصوص اتفاقيات موريتانيا الثنائية والإقليمية في ميدان التجارة الخارجية، سواء تلك الموجودة أصلا أو تلك التي تكون موريتانيا بصدد التوقيع أو المصادقة عليها، وحصر الإيجابيات والامتيازات التي تتيحها للبلد وكذا التحديات التي يمكن أن تنتج عنها.

وأوضح المدير المساعد أن إدارة ترقية التجارة الخارجية لها أيضا ميزة مركزة المعلومات المتعلقة بالقطاع، والتي مصدرها الجهات الرسمية التي لها صلة بالمجال، بوصف الإدارة هي المسؤول الأول عن نشر هذه المعلومات أو إعطائها للجهات التي تبحث عنها.

وبيّن مدير إدارة ترقية التجارة الخارجية أن إدارته هي المسؤولة عن إصدار رخص التصدير والإيراد للشركات والمؤسسات العاملة في المجال، مشيرا إلى أن إدارة منح هذه الرخص هو ما يمكن المديرية من معرفة بناء قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية في البلد والأرقام التي تعكس واقع هذا القطاع.

الميزان التجاري

واستعرض المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية الواقع الحالي للتجارة التجارية الخارجية بناء على المعطيات والأرقام التي تتوفر عليها المديرية، مبينا أن الميزان التجاري لموريتانيا؛ بوصفه أهم مؤشرات التجارة الخارجية؛ يعاني من عجز، مشيرا إلى أنه تفاقم أكثر بسبب تداعيات الجائحة الصحية التي تضرب موريتانيا والعالم.

وأرجع المدير هذا الواقع التي يعاني منه الميزان التجاري إلى مميزات وخصائص نشاط الإيراد والتصدير الوطني، حيث يرتكز التصدير مثلا يضيف المدير على قطاع المعادن الخام، وهي موارد تأثر الطلب عليها في العالم بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى عرقلة عجلة الاقتصاد العالمي، فيما زادت الواردات بشكل أكبر، بسبب حرص الحكومة على تغذية وتموين السوق بالاحتياجات الأساسية وهذا ما أدى إلى هذا الفرق الكبير بين قيمة الصادرات والواردات.

وأوضح المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية أن هذه الاتفاقيات التي يتم إبرامها مع الأطراف الخارجية تهدف كذلك إلى محاولة تقليص العجز في الميزان التجاري للبلد، ويبدو من خلال نظرة متأنية للمكونات التي تتشكل منها الواردات أن هناك إمكانية لتقليص هذه الواردات مما يساهم في الحد من العجز التجاري، وذلك بوجود عديد المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج مع أنه يمكن إنتاجها محليا.

وأضاف المدير المساعد أنه غداة تسلمه للمهام بدأ إجراء تقييم شامل لمكونات لائحة الواردات والصادرات من أجل إمكانية العمل على إحداث تحسن في الميزان التجاري، الذي يتم حسابه بالفرق بين الصادرات والواردات.

وطالب المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية، بالعمل على تعزيز قدرة البلد على الاكتفاء ذاتيا من عديد المنتجات التي لديه ميزة تنافسية في تصنيعها أو إنتاجها، وخاصة المواد البسيطة التي لا يتطلب الحصول عليها سوى خبرات ووسائل بسيطة وفي متناول البلد.

واستعرض المديرالمساعد مثال توفر موريتانيا على مساحات زراعية شاسعة ومصادر مياه هائلة كافية لإنتاج حاجة البلد من المنتجات الزراعية، إلى جانب ثورة حيوانية كبيرة تمكنه من سد حاجياته من الألبان ومشتقاتها، وهي كلها فرص كبيرة لدى البلد للحد من الواردات وبالتالي تقليص عجز الميزان التجاري.

وأبرز المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية الآليات التي يمكن أن تساهم بها المديرية في تحفيز دورة الإنتاج الوطني الذي يساعد البلد في تحسين ميزانه التجاري، من خلال نشر الوعي في مختلف الأوساط بالإيجابيات التي يعنيها اكتفاء البلد بموارده الذاتية، ومقارنة ذلك بالسلبيات المتمثلة في الاستمرار في الاعتماد على الخارج في الحصول على حاجياتنا.

كما اقترح المدير المساعد إقامة أيام تشاورية وطنية تجمع على طاولة واحدة وزارة التجارة مع كافة الاقتصاديين لتوضيح مكامن الخلل التي تؤثر على ميزان البلاد التجاري والفرص الكبيرة

لمعالجة هذه الاختلالات وإيجاد الحلول التي تمكن من التغلب عليها.

وأكد المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية أن المديرية تتولى مهام إزاحة العراقيل التي يواجهها الموردون إلى موريتانيا في إطار اتفاقيات التصدير الثنائي للدول الشقيقة والصديقة مع بلادنا، وهو ما من شأنه أن يساهم وصول المستوردات إلى الأسواق دون ارتفاع كبير في أسعارها، وهو التدخل الذي يساهم في إلغاء الكثير من الرسوم التي قد يتعرض لها المصدرون إلى البلاد في طريقهم إلى الأسواق والتي كان يدفعها في النهاية المستهلك الوطني كزيادة في سعر البضاعة.

الأسواق الإفريقية.. مسار الانضمام

وتطرق المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية والمفاوض الخاص لموريتانيا مع منطقة التجارة الإفريقية الحرة إلى الخطوات والمراحل الحالية لمسار اندماج موريتانيا في كل من المنطقة الاقتصادية لغرب إفريقيا(السيدياوو)، ومنطقة التجارة الإفريقية الحرة القارية، مبينا مميزات ومزايا لكل من المنطقتين بالنسبة لموريتانيا.

وأوضح أن منطقة (السيدياوو) هي فضاء يضم 15 دولة في غرب إفريقيا بالإضافة إلى موريتانيا كشريك وسوق يضم 360 مليون مستهلك، وهو سوق مفتوح أمام حرية النقل وحركة التجارة والخدمات البينية بين هذه الدول.

أما منطقة التجارة الحرة الإفريقية الحرة- يضيف المدير المساعد- فهي فضاء تجاري حر لـ 54 دولة بسوق مفتوح أمام ما يقرب من مليار مستهلك.

وأشار إلى أن ولوج موريتانيا إلى المنطقة الاقتصادية لغرب إفريقيا لا يزال ينتظر موافقة برلمانات دول المجموعة كل على حدة، رغم أن التوقيع بين موريتانيا وهذه المنظمة على معاهدة الانضمام كان قد تم منذ العام 2018، مثلما تمت موافقة البرلمان الموريتاني على الانضمام إليها.

وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية بين المفاوض الخاص لموريتانيا مع هذه المنظمة أن بلادنا أيضا وقعت معاهدة الانضمام إلى هذا الفضاء الإفريقي الحر، لكن الولوج الفعلي لها وبدء نشاط هذه المنظمة لا يزال تعترضه عقبات تقنية في الأساس، وكذلك وجود بعض البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة، بالإضافة إلى استمرار المفاوضات على ما يسمى بقواعد المنشأ، مشيرا إلى أن موريتانيا قطعت شوطا كبيرا في هذه المفاوضات ووافقت على ما يقارب 86 بالمائة من هذه القواعد.

وخلص المدير المساعد لترقية التجارة الخارجية إلى أن استفادة موريتانيا بشكل أكبر من مزايا الانضمام لهذه الأسواق والفضاءات التجارية الحرة، تتطلب التوسع في استغلال ثرواتنا ومواردنا بشكل يجعل من بلدنا مصدرا لهذه الأسواق التي تتيح التمتع بمزايا تجارية واقتصادية كبيرة بالنسبة له، مستعرضا بعض الأمثلة على غنى وتنوع هذه الموارد بالثروة الحيوانية الهائلة للبلد وموارده الزراعية الضخمة.

رقابة الأســـــواق:

جهاز تنظيمي لمعالجة الاختلالات وتقديم الاقتراحات

إعداد: كراي ولد احميد

تتمحور مهمة وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة في تنظيم وترقية القطاع التجاري بشقيه الداخلي والخارجي، وتعزيز قدراته في مجال حماية المستهلك، ومراقبة الأسواق وشفافية المنافسة، ومعالجة الاختلالات في الاحتكار، إضافة إلى تقديم معلومات دورية للحكومة عن حالة الأسعار في الأسواق، وإنشاء ومراقبة دوائر التوريد والتوزيع للمنتجات الاستهلاكية، والسعي إلى تأمين تموين السوق بالمواد الأساسية، والتنسيق والتشاور مع الموردين والمصدرين ضمانا لانسيابية السوق الداخلية وترقية الصادرات، وتأطير منظمات المجتمع المدني المهتمة بمجال حماية مصالح المستهلكين.

وعلى مستوى قطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي، تنوي الوزارة تعزيز قدراتها في مجال حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، وحماية المنافسة والتقليل من الاحتكار، كما ستسعى لتحديث الأسواق وأماكن العرض بشكل عام. كما تعمل الوزارة على مستوى التجارة الخارجية على تطبيق اتفاقيات بلادنا الخارجية، وإقامة اتفاقيات شراكة جديدة تخدم الوطن.

توصي التعليمات الرئاسية للحكومة خلال السنتين الماضيتين بتفعيل لجنة مراقبة الأسواق للعب دورها المحوري في السوق الوطني وزيادة عدد ممثلي القطاع الخاص فيها بغية التنسيق بينهم وتزويدها بالوسائل اللازمة لأداء عملها وفق الخطة المرسومة لها واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين ظروف حياة المواطنين المعيشية.

ويترجم القرار الحكومي الذي اعتمده مجلس الوزراء؛ والمتمثل في تشكيل لجنة لمتابعة السوق تعنى باتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات القانونية في هذا الصدد، لمعالجة الارتفاع في الأسعار والتضخم الاقتصادي؛ البعد الاجتماعي في برنامج فخامة رئيس الجمهورية لتحسين الظروف المعيشية للطبقة الفقيرة التي عانت من المضاربات والاحتكار، وهو ما يلزم المواطنين لإنجاح العملية بالإبلاغ عن المخالفات للسيطرة على الأسعار وضبطها وتثبيتها.

وفي مقابلة لها مع مجلة «الشعب» الشهرية قالت السيدة أمات بنت اونن رئيسة لجنة مراقبة السوق بوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة إن اللجنة تعتبر من أهم وأبرز الآليات القانونية التي تجسد انتقال الدولة من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو انتقال أقرته واعتمدته الحكومة الموريتانية بداية التسعينيات من القرن الماضي، مشيدة بالدور الكبير الذي تلعبه اللجنة في تثبيت الأسعار ومحاربة ارتفاعها.

وأضافت السيدة الرئيسة أن قرار تشكيل اللجنة- التي تم انشاؤها بموجب المادة 1248 وما بعدها من مدونة التجارة الصادرة بموجب القانون رقم 5-2000 بتاريخ 18 يناير، -2000 يعتبر قرارا هاما يعني في مضمونه تحول الدولة إلى نظام ليبرالي يضمن حرية السوق وشفافية المنافسة، ودور الدولة في هذا النظام محوري يتمثل في كونها حارسة تراقب السوق بدل دولة متدخلة.

المهمة الاستشارية

وأشارت السيدة امات بنت اونن رئيسة لجنة مراقبة الأسواق أن اللجنة تعتبر جهازا استشاريا لدى الحكومة حول النصوص التشريعية أو التنظيمية التي قد تكون لمقتضياتها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على تطور السوق انطلاقا من المادة 1250 من مدونة التجارة، منبهة إلى أنه بالرجوع إلى المادة 1248 وما بعدها من مدونة التجارة يلاحظ أن المهام المنوطة باللجنة إضافة إلى الدور الاستشاري تتمحور مهامها في الرقابة والتعهد والبت في الشكاوى،

وتابعت قائلة: «يتمثل دورها المركزي لدى وزير التجارة في الاستشارة حول القرار المناسب اتخاذه في حالات اضطراب السوق أو المسارات المقيدة للشفافية وحرية سير السوق والممارسات المدانة التي تلحق ضررا بليغا وفوريا بالاقتصاد الوطني وبالقطاعات الإنتاجية أو بمصلحة المستهلك كما تبين ذلك مدونة التجارة في المواد رقم 1252و 1254و1257».

وأشارت السيدة أمات بنت اونن رئيسة لجنة مراقبة الأسواق إلى أن اللجنة تمد وزير التجارة باستشارات في حالات وجود احتكار استثنائية وصعوبات دائمة في تموين وكذلك مقتضيات تشريعية وتنظيمية في الحد من المنافسة عن

طريق الأسعار عند ارتفاعها المفرط الناتج عن وضعية متأزمة أو ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية تبدو جلية غير اعتيادية في السوق في قطاع معين كما في المادة 1216 مدونة التجارة.

رقابة السوق والبت في الشكاوى

وأكدت السيدة أمات بنت اونن أن اللجنة تناط بها مراقبة السوق والحالة العامة للسوق، والمؤشر العام لسير المنافسة المنتظمة، وانتظام ثنائية العرض والطلب، ومواكبة مؤشر الأسعار ودراستها وتشخيصها، ومتابعة النشاط الاقتصادي الوطني، وإلمامها التام بجميع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بالسوق والموردين ومقدمي خدمات ومنتجين محليين للسلع المعروضة في السوق.

وأشارت إلى أنه استنادا على المرسوم رقم 076-2016 الصادر بتاريخ 11 إبريل 2016 المتعلق بتشكيل لجنة مراقبة السوق وقواعد سيرها تسند إلى لجنة مراقبة السوق، ومهمة تعهد الشكاوى التي تقدم إليها من أي شخص طبيعي أو اعتباري يرى نفسه ضحية لممارسة مخالفة المنافسة والبت فيها، وكذا الشكاوى المقدمة من أي إدارة أو جهاز معني يقوم بإبلاغها، كما تتعهد في القضايا التي يحيلها إليها الوزير من مواد من 8 إلى 14 من المرسوم.

بنية اللجنة

وأضافت السيدة الرئيسة أن لجنة مراقبة الأسواق تتكون من بنيتين لكل منهما دورها المتميز عن الأخرى وهما بنية مجلس اللجنة والبنية الإدارية التسييرية، ويتألف مجلس لجنة مراقبة السوق من الرئيس وهو الذي يرأس مجلس اللجنة ويقدم مقترح نقاط والقضايا التي تقدم بغية مداولتها والمصادقة عليها وهو المسؤول عن توقيع كل الآراء والاستشارات والقرارات الصادرة عن مجلس اللجنة بعد مداولتها والمصادقة عليها، أما الشخصية الثانية في مجلس اللجنة فهو الأمين الدائم وهو عضو في اللجنة ممثلا عن وزارة التجارة ومسؤولا عن سكرتيريا اللجنة، ويقوم بالإعداد للجلسات وتحرير الآراء والاستشارات والقرارات الصادرة عنها وذلك تحت الإشراف المباشر لرئيس اللجنة.

ونبهت السيدة أمات بنت اونن إلى أن أعضاء اللجنة يتم اختيارهم من بعض القطاعات الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي لها ارتباط بالسوق، ويتمثل دورهم في النقاش والتداول والاقتراح والمصادقة على كل الآراء والاستشارات والقرارات المقدمة لهم من طرف رئيس اللجنة.

وتضيف السيدة الرئيسة أن اللجنة تضم ممثلا عن وزارة العدل، وممثلا عن وزارة الداخلية، وآخر من وزارة الاتصال، وممثلا عن وزارة المالية، وواحدا عن الأمانة العامة للحكومة، وممثلا عن الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، وممثلا عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، وعضوا ممثلا عن جمعيات حماية المستهلك.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع التجارة يسعى إلى تطبيق إستراتيجيات تنمية وتنويع الصادرات، وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز تنمية الصادرات، وتنويعها، وبدء وتنسيق المفاوضات ومتابعة المعاهدات والاتفاقيات التجارية، ومتابعة علاقات موريتانيا مع المنظمات الدولية والحكومية الدولية العاملة في مجال التجارة، وتحسين بيئة التصدير، وتنظيم تحديد ومراقبة نظام التجارة الخارجية، وتسيير إيراد وتصدير المنتجات الخاضعة للوائح، والمشاركة في وضع وتنفيذ السياسة الجمركية والمدخلات والمخرجات غير الجمركية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة

تأشيرة

مع ت ت ن ج ر 001055

مقرر...../ و ت ص ص س، يحدد أسعار بعض المنتجات الخاصة

إن وزيرة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة؛

وبعد الاطلاع على :

- القانون رقم 2000 - 005 الصادر بتاريخ 18 يناير 2000، المعدل، المتضمن مدونة التجارة؛
- المرسوم رقم 2016 - 067 الصادر بتاريخ 11 إبريل 2016، المعدل، المحدد لقائمة المنتجات والخدمات الخاصة الخاضعة لتحديد الأسعار؛
- المرسوم رقم 157 - 2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007، المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
- المرسوم رقم 073 - 2021 الصادر بتاريخ 26 مايو 2021 ، المتضمن تعيين بعض أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 105-2021 الصادر بتاريخ 08 يوليو 2021، المحدد لصلاحيات وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه
- المرسوم رقم 83-2021 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2021 المتعلق بتناوب الوزراء.

تقـــــرر

المادة الأولى: تطبيقا للمادة 4 من المرسوم رقم 2016 - 067 الصادر بتاريخ 11 ابريل 2016 المحدد لقائمة المنتجات والخدمات الخاصة الخاضعة لتحديد الأسعار، المعدل، يتم تحديد أسعار بعض المنتجات الخاصة، حسب الجدول التالي:

المنتج (كلغ)	الجملة	نصف الجملة	التجزئة
القمح	13.3 (أوقية جديدة)	13.6 (أوقية جديدة)	14.5 (أوقية جديدة)
السكر	24.2 (أوقية جديدة)	24.5 (أوقية جديدة)	26.0 (أوقية جديدة)
الحليب المجفف (درجة أولى)	90.0 (أوقية جديدة)	95.0 (أوقية جديدة)	110.0 (أوقية جديدة)
الحليب المجفف (درجة ثانية)	70.0 (أوقية جديدة)	75.0 (أوقية جديدة)	80.0 (أوقية جديدة)
الحليب المجفف (درجة ثالثة)	65.0 (أوقية جديدة)	67.0 (أوقية جديدة)	70.0 (أوقية جديدة)
زيت الطعام	61.0 (أوقية جديدة)	62.0 (أوقية جديدة)	66.0 (أوقية جديدة)
الأرز المستورد (درجة أولى)	32.0 (أوقية جديدة)	33.0 (أوقية جديدة)	36.0 (أوقية جديدة)
الأرز المستورد (درجة ثانية)	30.0 (أوقية جديدة)	30.5 (أوقية جديدة)	32.0 (أوقية جديدة)
الأرز المحلي (ابريزي)	27.5 (أوقية جديدة)		30.0 (أوقية جديدة)
الأرز المحلي (الكامل)	25.0 (أوقية جديدة)		27.5 (أوقية جديدة)

المادة 2: تحدد أسعار هذه المنتجات في الولايات داخل الوطن بمذكرة عمل من الوالي بناء على اقتراح من مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة في كل ولاية. ويجب أن تراعي هذه الأسعار تكلفة النقل والشحن والتفريغ.

مديرية المنافسة وتنظيم السوق:

مساعي جادة وجهود معتبرة من أجل توفير منافسة شفافة ومنع الاحتكار

إعداد سارة الناجي

إن توفير مناخ سليم للمنافسة الشفافة ومنع عمليات الاحتكار والمضاربة في الأسعار أمر تسعى الحكومة الموريتانية إلى تحقيقه.

وتكلف مديرية المنافسة وتنظيم السوق التابعة لوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة بالتنسيق مع المصالح المعنية في القطاع بإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسة الحكومة في مجالات المنافسة وإجراءات تنظيم السوق من حيث طرق العرض والتخزين والتوزيع وكذا ترخيص وتنظيم الأنشطة التجارية.

وتتولى هذه المديرية المهام التالية:

- أي دراسة تتعلق بالأسعار؛
- تنظيم الدوائر الداخلية للعرض؛
- تنظيم الأسواق؛
- إصدار البطاقة المهنية للتاجر؛
- إعداد نظم المنافسة وتطبيقها والتكوين في مجالات اختصاصها؛
- تنظيم الخطوط الداخلية للتموين؛
- القيام بالتعاون مع المؤسسات والمصالح المعنية بجمع وتحديث وتحليل الإحصائيات التجارية المتعلقة بالتجارة الداخلية؛
- عصرنة التجارة والتوزيع؛
- ضمان احترام شفافية السوق وحرية المنافسة؛
- مكافحة عمليات الاندماج غير التنافسية والاتفاقات التقييدية بين المنتجين والموزعين والتصرفات التجارية الاحتيالية؛
- القيام بالتنسيق مع المؤسسات والفاعلين المعنيين بالرقابة المنتظمة لوضعية التموينات وتطور المخزونات؛
- تحديد مستوى الاستهلاك الوطني للمنتجات الضرورية والواسعة الاستهلاك وتحديد عتبة المؤن للإنذار المبكر وتوقي نفاذ المؤن؛
- إعداد النصوص القانونية المعنية باختصاصها.

الهيكلة الإدارية لإدارة المنافسة

1 ـ مصلحة التموينات: من مهامها المتابعة المنتظمة لوضعية التموينات وتطور المخزون وتحديد مستوى الاستهلاك الوطني من المواد الضرورية الواسعة الانتشار بالتعاون مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية وتحديد عتبة المؤن.

2 ـ مصلحة المنافسة: من مهامها متابعة واحترام شفافية السوق وحرية المنافسة ومراقبة الإجراءات والنظم في مجال المنافسة وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال المنافسة وتنظيم الأنشطة الجهوية في مجال تنظيم الأسواق.

3 ـ مصلحة السوق: تعمل على تنظيم السوق وفقا لإجراءات ومعايير العرض والتخزين والتوزيع كما تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بخصوص أمن وسلامة السوق من حيث ظروف عرض السلع والخدمات والمساهمة في إعداد الدراسات الرامية إلى تحسين طرق العرض في الأسواق.

4 ـ مصلحة الأسعار: من مهامها المشاركة في إعداد سياسات التسعير وتنظيم انسجام الأسعار ومتابعة المؤشر العام للأسعار ودراسة وتشخيص أسباب ارتفاع أو انخفاض الأسعار وقمع المضاربة والاحتكار.

5 ـ مصلحة تنظيم الخدمات التجارية: تقوم بإحصاء ومتابعة الخدمات التجارية الواجبة الإعلان وفتح سجلات خاصة بتقييد الخدمات التجارية وتنظيم الخدمات التجارية وفق النصوص التي تحكم

المدير المساعد للمنافسة وتنظيم السوق في لقاء مع مجلة «الشعب»:

بتضافر جهود الجميع تصل التخفيضات التي أجرتها الحكومة على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع للمواطنين

أكد المدير المساعد للمنافسة وتنظيم السوق بوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة السيد محمد المختار ولد الحسين في مقابلة مع مجلة الشعب أن هذه الإدارة تعتبر إدارة جديدة تم انشاؤها بموجب المرسوم رقم 178-2020 الذى يحدد صلاحية وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه، وقد حدد هذا المرسوم صلاحيات الإدارة المذكورة أعلاه بعدما كلفها بمتابعة وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال المنافسة وإجراءات تنظيم السوق من حيث طرق العرض والتخزين والتوزيع، وكذلك ترخيص الأنشطة التجارية مع المصالح ذات الصلة

في القطاع. ومن أجل تطبيق ذلك- يضيف المدير المساعد للمنافسة- تقوم هذه الإدارة بما يلي:

- إجراء الدراسات المتعلقة بالأسعار؛
- تنظيم الدوائر الداخلية للعرض؛
- تنظيم الأسواق؛
- إصدار بطاقة مهنية للتجار؛
- إعداد نظم المنافسة وتطبيقها؛
- التكوين في مجال المنافسة وتنظيم السوق؛
- تنظيم الخطوط الداخلية للتموين؛
- عصرنة التجارة والتوزيع؛
- العمل على ضمان احترام شفافية السوق وحرية المنافسة؛
- مكافحة عمليات الاندماج غير التنافسية والاتفاقات التقييدية بين المنتجين والموزعين، والتصرفات التجارية الاحتيالية؛
- القيام بالتعاون مع المؤسسات والمصالح المعنية بجمع وتحديث وتحليل الإحصائيات التجارية المتعلقة بالتجارة الداخلية؛
- التنسيق مع المؤسسات والفاعلين المعنيين بالرقابة المنتظمة لوضعية التموينات وتطور المخزونات؛
- تحديد مستوى الاستهلاك الوطني للمنتجات الضرورية والواسعة الاستهلاك؛
- تحديد عتبة الأمن للإنذار المبكر وتوقي نفاذ المؤن؛
- إعداد النصوص القانونية المعنية با ختصا صها .

وأشار السيد محمد المختار ولد الحسين إلى أن إدارة المنافسة وتنظيم السوق تضم خمسة مصالح: مصلحة التموينات؛ مصلحة المنافسة؛ مصلحة تنظيم السوق؛ مصلحة الأسعار؛ مصلحة تنظيم الخدمات التجارية، كما تضم أقساما تابعة لكل مصلحة.

ونبه المدير المساعد للمنافسة إلى أن التنافس في الأسواق عادة ما يكون غير متكافئ من حيث رأس المال، وبعبارة أخرى داخل السوق يوجد مصنعون وموردون وبائعون بالجملة وآخرون بنصف الجملة وغيرهم بالسقط، ومن أجل أن تستقر الأسعار وتسود المنافسة الشفافة وحرية السوق لابد من التطبيق العادل لقوانين العرض والطلب، فحرية المنافسة مكمل طبيعي لحرية التجارة، وإذا مورست

النشاطات التجارية بحرية في مجال الأسعار فإن قانون المنافسة سيمكن من الاحتفاظ بأسعار السلع والخدمات في مستوى مقبول مع ضمان تموين منتظم وكاف بالنسبة لكل المواد والسلع على عموم التراب الوطني، بحيث يكون على كل تاجر أن يشعر المستهلك عن طريق الترقيم والتصنيف والإعلان بالملصقات أو أية طريقة أخرى بالأسعار، ويجب أن يكون كل شراء لسلعة أو خدمة موثقا بفاتورة وأن تكون الفاتورة في نسختين، كما يجب على كل بائع أن يعرض لائحة أسعاره، وباحترام هذه الضوابط والآليات نكون قد هيأنا لوجود منافسة شفافة في أسواقنا.

وأضاف السيد محمد المختار: «النظام الموريتاني الحالي يطمح إلى تطبيق القانون والرقي بالمواطن لتحقيق الرفاه له، والتنظيم الشامل لكل المجالات بعيدا عن العشوائية، فنحن إذا نظرنا إلى نظامنا المعماري في كل قطعة أرض لابد من تخصيص جزء منها لبناء دكان، لذا تحاول السلطة أن تنظم هذا المجال باستصدار بطاقة مهنية للتجار، والصورة نفسها تنطبق على الأسواق ولكن بشكل أقل، والمهمة ليست سهلة كما قد يتبادر للبعض، خاصة إذا علمنا أنه تندر وجود إحصائيات دقيقة تتعلق بهذا المجال الحيوي الذي يشغل اعداد كبيرة من المواطنين».

ويبين المدير المساعد للمنافسة وتنظيم السوق أن المتتبع لأحوال الأسواق الوطنية لاشك سيلاحظ ذلك منذ الوهلة الأولى دون كبير عناء وخاصة في الآونة الأخيرة، وتتفاوت الآراء حول الأسباب وراء ذلك، فمنهم من يرجعها لجائحة كوفيد19 الذي اجتاح العالم بأسره وما صاحب ذلك من صعوبة التنقل ونقل البضائع بين الدول، ويرجعها آخرون إلى المضاربات بين كبار التجار والموردين بالإضافة إلى تأثيرات الجائحة على التبادلات التجارية بين الدول، وستقوم وزارة التجارة في المستقبل من أجل تثبيت الأسعار بالعمل على تنفيذ برنامج الإقلاع الاقتصادي الذي يأتي ضمن تعهدات رئيس الجمهورية السيد محمد الشيخ الغزواني للشعب الموريتاني، والذي يعتبر المواطن هو الهدف بكل عمل حكومي، لذا تم تشكيل لجنة وزارية من ضمنها وزارة التجارة تعنى بدراسة تخفيض الأسعار وخاصة أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، كما تقوم وزارة التجارة؛ من خلال إدارة المنافسة وتنظيم السوق؛ على ضمان تموين السوق بالسلع والمواد الغذائية من خلال رقابة المخزون من كل سلعة، وكذلك العمل على ضمان شفافية السوق وحرية المنافسة ومنع عمليات المضاربات وكل المسلكيات الضارة بالمنافسة النزيهة من تفاهمات وعمليات الاحتيال.

ومن أجل تطبيق هذا التخفيض الذي قامت به الحكومة الموريتانية لأسعار بعض السلع الواسعة الاستهلاك- يقول السيد محمد المختار- ستقوم وزارة التجارة؛ من خلال طواقمها؛ بالنزول ميدانيا للأسواق والمحلات التجارية لمتابعة مدى امتثال الموردين والتجار لتطبيق هذه التخفيضات، كما ستقوم؛ من خلال الرقم المتاح للمواطنين لتلقي شكاويهم؛ بتطبيق العقوبات المنصوصة على كل من تثبت مخالفته للتخفيضات التي أجرتها الحكومة على تلك السلع ذات الاستهلاك الواسع، وأذكركم أن وزارة التجارة تمتلك مندوبيات جهوية على عموم التراب الوطني تقوم بعملها بالتنسيق مع الإدارة المحلية، وتضافر جهود هذه الطواقم ذات التكوين والتجربة في مجال رقابة السوق والمحلات التجارية كفيل أن تصل هذه التخفيضات التي أجرتها الحكومة الموريتانية على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع للمواطنين.

مديرية حماية المستهلك:

تكثيـــف الجهـــود رغم التحديـــات

إعداد: المختار ولد بونه

تشكل مديرية حماية المستهلك وقمع الغش إحدى إدارات وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة.

وتقوم بالتنسيق مع المصالح المعنية في القطاع بإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات الحكومة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش، وتتولى وفقا للنصوص والنظم القانونية المعمول بها وبالتعاون مع المصالح الأخرى في القطاع ب:

- التدقيق والرقابة على أدوات القياس.
- رقابة ومتابعة ملصقات المواد ا لا ستهلا كية .
- التحقق من توفر شروط عرض وتخزين المواد الاستهلاكية.
- قمع ممارسات الغش والاحتيال المرتكبة في مجال عرض السلع الاستهلاكية.
- رقابة وجودة صلاحية المواد الواسعة الاستهلاك.
- القيام بسحب المنتجات الفاسدة والخطيرة على الاستهلاك وتطبيق العقوبات المتعلقة بالمخالفات.
- رقابة ومتابعة علانية الأسعار.
- متابعة ورقابة إجراءات إصدار الفواتير الخاصة بالمواد الحساسة وذات الاستهلاك الواسع.
- الإشراف على سحب عينات المواد الاستهلاكية واختبار جودتها وصلاحيتها للاستهلاك.
- القيام بسحب المنتجات الاستهلاكية الفاسدة من الأسواق والإشراف على تدميرها.
- تأطير ومتابعة نشاطات جمعيات حماية المستهلك.
- إعداد النصوص القانونية المعنية بمجال اختصاصها.
- التكوين في مجالات اختصاصها.

وتضم إدارة حماية المستهلك وقمع الغش أربع مصالح هي:

-1 مصلحة الرقابة والتفتيش.
-2 مصلحة النظم والتنسيق.
-3 مصلحة تأطير منظمات حماية ا لمستهلك .
-4 مصلحة قمع الغش.

وحول حصيلة عمل إدارة حماية المستهلك وقمع الغش خلال فترة كوفيد 19، التقت الوكالة الموريتانية للأنباء المدير العام السيد المصطفى ولد اعليه، الذي أوضح أن إدارته واجهت تحديات كبيرة خاصة في ظل تداعيات الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد 19، واتساع رقعة البلاد وانفتاحها عبر حدود مترامية الأطراف يجعلها عرضة للمهربين ولمزوري تواريخ المواد الغذائية وانتشار الحوانيت بشكل عشوائي، حيث لا يكاد يخلو منزل من محل تجاري يجعل مهمة مراقبتها أمرا صعبا، إلا أن الاهتمام الخاص الذي حظيت به الإدارة من طرف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني؛ والذي تجسد في منحها ثمان سيارات رباعية الدفع تم توزيع أربع منها على عواصم ولايات الحوض الشرقي ولعصابة واترارزة وانواذيبو، واحتفظت الإدارة بالأربعة الباقية، دعمتها الإدارة بست سيارات أخرى رباعية الدفع لتعزيز العمل الرقابي؛ استطاعت بفضله أن تحقق نتائج معتبرة على المستوى الميداني.

وحسب مدير إدارة حماية المستهلك فقد قامت الإدارة منذ بدء الجائحة ب: 1882 جولة داخل الأسواق بغية تفتيش ومراقبة المنتجات المعروضة أجريت خلالها 9519 عملية تفتيش على عموم التراب الوطني أسفرت عن ضبط 9997 مخالفة موزعة كالتالي:

- 2559 مخالفة تتعلق بالمواد المنتهية الصلاحية.
- 2675 مخالفة تتعلق بعلنية الأسعار
- 1308 مخالفة تتعلق بالمضاربات
- 2980 مخالفة تتعلق بالفواتير.
- 75 مخالفة أخري (التصريح بالمخزون الاحتكار وتغيير بعض المواد)
- مصادرة وإتلاف 2745 طنا من مختلف المواد الغذائية منتهية الصلاحية على عموم التراب الوطني من بينها 12 طنا من الأدوية.
- معالجة 1768 شكاية واردة على الرقم الخاص بالإدارة وأرقام المندوبيات الجهوية المفتوحة لاستقبال مختلف الشكايات.
- حملة ضد انتشار الأدوية المنتهية الصلاحية شملت كل من نواكشوط انواذيبو روصو لعصابة.
- اكتشاف عملية غش خطيرة في زيت الطهي والسكر.
- اكتشاف عملية غش كبيرة تتمثل في تسريع عملية نضج فاكهة المانجو.
- إغلاق مؤسسة أجنبية نتيجة لتحايلها المتمثل في بيع زيت الزيتون الفاسد.
- إحالة عدد من التجار للعدالة طبقا لقانون حماية المستهلك.

حمايـــة المستهـــلك:

منح الأولوية لتعزيز دور جمعيات حمايـــة المستهـــلك

إعداد/ فاطمة السالمه محمد المصطفى

شيوع ثقافة شعبية حاضنة وداعمة للأغذية الفاسدة، مثل: «المضطر ما ينظر».. وهبوط ملحوظ لأسعار المواد منتهية الصلاحية وإقبال ذوي الدخل المنخفض على استهلاك تلك المواد المنتشرة في الأسواق أصلا قبل أن تنفرد بسوق خاصة في مقاطعة السبخة..

إلى جانب تلف بعض الأغذية المعروضة في الأسواق المحلية رغم صلاحية تاريخها.. وبقاء البعض الآخر منها لأوقات طويلة تحت أشعة الشمس بما فيها المشروبات والمياه المعدنية، إضافة إلى علب دجاج مستورد، كتبت عليه في بلاد المنشأ عبارة «يحفظ في درجة حرارة لا تجاوز 18 درجة تحت الصفر»... مسلكيات بل ظواهر اجتماعية خطيرة نعيشها.. استدعت وجود جمعيات بهذا الخصوص.

ومساهمة منها في جهود تنمية البلد نشطت جمعيات وطنية في مجال حماية المستهلك.. وكلها جمعيات غير حكومية تعمل على الارتقاء بحقوق المستهلك الموريتاني والدفاع عن مصالحه المادية والمعنوية، والسهر على جودة السلع والخدمات المقدمة لهذا المواطن وفي شتى المجالات.

ولم تكتف جمعيات حماية المستهلك بحماية المستهلك من حيث التركيز على الأسعار والموازين.. وإنما تجاوزتها إلى هموم أخرى للمستهلك تجعل محور تركيزها على الحقوق العامة لجماعة المستهلكين والدفاع عنها..

جمعيات حماية المستهلك ببلادنا أي دور؟

من الحقوق الأساسية للمستهلك الحق في تمثيله حين اتخاذ القرارات المتعلقة به والحق في الدفاع عن مصالحه من خلال جمعيات حماية المستهلك المنشأة بوجه قانوني سليم.

ولكن.. ماذا تعني جمعيات حماية المستهلك بموريتانيا؟ وما أهدافها؟ وما الصعوبات التي نواجهها؟ وماذا قدمت للمستهلك بهذا الخصوص؟

إذا كان بإمكاننا تعريف الجمعية بأنها اتفاق يهدف إلى تحقيق تعاون مستمر لاستخدام نشاط ومعلومات لغاية غير ربحية... لذا تعد جمعيات حماية المستهلك ذات طابع اجتماعي.. وهي عبارة عن تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل.

ولجمعيات حماية المستهلك أهمية كبيرة باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بتقديم خدمات لجمهور المستهلكين، وتوفير الحماية اللازمة لهم عن طريق توعيتهم واستقبال شكواهم والتحقق فيها لدى الجهات المختصة.

وتعد جمعيات حماية المستهلك من أهم الجمعيات لأنها تعالج قضايا أكبر طائفة على الإطلاق هي طائفة المستهلكين الذين يمثلون الناس جميعا والذين تكتلوا في شكل جمعيات بعيدة عن أي تأثير سياسي، ويعود سر وجودها إلى عدم كفاية أجهزة الدولة في توفير الحماية المطلوبة منها للمستهلكين.

من أهـــداف جمعيات حماية المستهلك

أما بخصوص الأهداف فإن جمعيات حماية المستهلك، تسعى للنهوض بمصالح المستهلك عموما من خلال خلق رأي عام وطني لفائدة المستهلك في كل مجالات الحياة.

وفي نفس السياق تلعب جمعيات حماية المستهلك ببلادنا دورا رياديا وفعالا في الدفاع عن مصالح جمهور المستهلكين، حيث أصبحت في نظر البعض تشكل أحد جماعات الضغط الاجتماعي.. سواء على المشرع الذي قد تدفعه إلى تبني سياسة حمائية، في وقت شكلت فيه مجموعة ضغط من خلال الأساليب أو الطرق التي سلكتها لحماية المصلحة الجماعية للمستهلكين، وذلك من خلال الدعاية المضادة ضد كل ما من شأنه أن يلحق الضرر بالمستهلكين.. من خلال الامتناع عن الشراء أو مقاطعة بعض المنتوجات أو الخدمات، وكذلك من خلال الامتناع عن دفع ثمن المنتوج أو الخدمة..

ولجمعيات حماية المستهلك دور فعال ومهم في تأطير المجتمع المدني وتحسيسه بحقوقه والدفاع عن مصالحه في حالة المس بها.

دور رائد

أضحت الحاجة إلى حماية المستهلك تتضاعف يوما بعد يوم، خاصة في عصرنا الحالي الذي عرف تطورا هائلا

وخطيرا في مجال الإنتاج والدعاية المصاحبة له، إذ يعمد بعض المهنيين إلى طرح منتوجاتهم مستعملين وسائل الدعاية لجذب المستهلك بقصد تحقيق أهدافهم دون مراعاة مصلحة المستهلك الذي يقتنيها أو يستعملها دون أن يبالي بمضارها، لذلك فهو بحاجة ماسّة إلى الحماية والتي لا يمكن أن يحققها لنفسه بمفرده، بل باللّجوء إلى جمعيات حماية المستهلك كآلية رقابية.

تقوم هذه الجمعيات بدور وقائي يتمثل في إعلام المستهلك وتحسيسه بالأخطار الناجمة عن المنتوجات المطروحة في السوق، وكذا تحريضه على عدم اقتنائها أحيانا، هذا إلى جانب الدور الدفاعي الذي تباشره والمتمثل في مساندة المستهلك عند المطالبة بحقوقه سواء في مواجهة المهني أو عند الدفاع عنه أمام القضاء.

ويتجسد نشاط جمعيات حماية المستهلك في موريتانيا في التحسيس والتوعية.

ويختلف نشاط الجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك من حيث درجة الاهتمام وعدد المنتسبين إليها، حيث تعتبر جمعية حماية المستهلك الاكثر نشاطا وتأثيرا في رسم السياسات المتعلقة بالمستهلك، في حين أن بلدنا تميز بوجود تشريعات وهياكل حكومية تقوم بمتابعة قضايا المستهلك وتقدم الدعم المادي لبعض المواد حيث توزع بعض المواد الاستهلاكية كالسمك وغيره من الغذاء.

وتوجد في بلدنا جمعيات عديدة لحماية المستهلك تنسق مع الوزارة المختصة شؤون المستهلك.. كما هو الحال مع إدارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة من خلال:

- توفير الحماية للمستهلك من المنتجات وعمليات الانتاج والخدمات التي تؤدي الى مخاطر على صحته وحياته والدفاع عن مصالحه.
- تزويد المستهلك بالمعلومات الكافية عن كافة السلع والخدمات مما يمكنه من ممارسة حقه في الاختيار من بين سلع وخدمات متعددة تتفق ورغباته واحتياجاته وإمكانياته الشرائية.
- حماية المستهلك من الإعلانات المضللة التي تبث من خلال مختلف وسائل الإعلام.
- إلزامية وجود بطاقة البيان على السلع بشكل واضح وصحيح ومطابق للواقع.
- تمثيل المستهلك أثناء وضع السياسات الحكومية ذات العلاقة بالمستهلك بما يضمن تطوير المنتجات والخدمات وضمان جودتها والحصول على الخدمات الضرورية

(الغذاء، الماء، الكساء، المأوى، والخدمات الصحية والتعليمية) والتعويض له في حال وقوع الضرر وتوعيته لممارسة حقه في الاختيار وإتباع الإستراتيجيات لترشيد استهلاكه والعيش في بيئة صحية وسليمة خالية من الأخطار.

- إتاحة الفرص للمستهلكين للتعاون والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات المعنية بحماية المستهلك وتبادل المعلومات الارشادية التي تهدف إلى توعية المستهلك.
- تبادل المعلومات حول السلع والخدمات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تبين فسادها أو عدم جودتها.

صعوبات وتحديات

صعوبات موضوعية وأخرى ذاتية تعاني منها جمعيات حماية المستهلك في بلادنا؛ حسب بعض القائمين عليها؛ نذكر منها ما يلي:

- صعوبة الوصول إلى وسائل الإعلام لنشر الثقافة والوعي الاستهلاكي، حيث أن اعتماد جمعيات حماية المستهلك على وسائل الإعلام لتوصيل رسالتها التحسيسية والإعلامية يبقى أمرا نادرا ويتسم بالمناسباتية، ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى عراقيل تضعها الجهات المسؤولة عن مؤسسات الإعلام في مواجهة الجمعيات، فهذه المؤسسات غالبا ما تفضل الجمعيات التي تكتفي بالمدح وتلبية المطالب الموجهة من طرفها، في حين تعمل على إغلاق أبوابها في وجه الجمعيات التي تسعى إلى التعبير وكشف الحقائق وواقع السوق والمعاناة الحقيقية للمستهلك.
- المخاطر التي تتعرض لها في علاقاتها مع الفاعلين الاقتصاديين بحيث توجد مجموعة من المتاعب والإكراهات التي تواجهها الجمعيات أثناء قيامها بحملاتها التحسيسية ومراقبة السوق من حيث نوعية المنتجات وطريقة عرضها وأسعارها.

وإذا كانت جمعيات حماية المستهلك تتلقى شكاوى من طرف المستهلكين، فإن هذه الجمعيات عادة ما تقوم ببعث هذه الشكايات والمراسلات إلى الجهات العمومية المعنية قصد إخطارها بالممارسات غير المشروعة الصادرة عن بعض المهنيين، لكي تقوم بدراستها واتخاذ التدابير والقرارات المناسبة بشأنها.

غير أن تجربة البعض كشفت عن تعاط سلبي من طرف الجهات التي لا تعمل على أخذ المراسلات بعين الاعتبار ما يجعل عمل الجمعيات بدون فائدة.

- ضعف الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين: من أهم الصعوبات التي تعاني منها جمعيات حماية المستهلك وضعف الوعي الاستهلاكي والثقافة الاستهلاكية لدى الكثير من المستهلكين؛ ما يساهم في الحد من فعالية الجهود والمبادرات المبذولة من قبل الجمعيات، حيث أن الكثير من المستهلكين لا يطالبون بحقوقهم ويتجاهلون ما يتعرضون له من تجاوزات وخروقات ولا يلجؤون لجمعيات حماية المستهلك بالرغم من علمهم بوجودها، ويرجع أهل الاختصاص الأمر لسببين

إثنين هما: تخوف المستهلكين من عدم إنصافهم وعدم ثقتهم في الجمعيات، وضعف القدرة الشرائية للمستهلك حيث إن المستهلك ذا الدخل المحدود غالبا ما ينصرف عن المطالبة بالجودة لصالح السعر، بحيث يفضل شراء منتجات ذات أسعار منخفضة بغض النظر عن جودتها ونوعيتها وكيفية صنعها وتكوينها.

تفعيل دور جمعيات المستهلك:

وتقوم جمعيات حماية المستهلك بمجموعة من المهام والأدوار الأساسية والتي تتجلى بوضوح من خلال مساهماتها في توفير حماية حقوق المستهلك ونشر الوعي الاستهلاكي والحد من كل المخاطر التي قد تعرض المستهلك لبعض الأضرار المادية والمعنوية، غير أنها ومهما كانت هذه المهام والأدوار فإنها مازالت تعترضها مجموعة من الإكراهات التي تحد من فاعليتها.

من مهامها

تعمل جمعيات حماية المستهلك.. على ممارسة ضغوط على السلطات العمومية وحملها على ضرورة اليقظة والمراقبة الدائمة وفي نفس الوقت.تطالب السلطات العمومية أن تقدم لها الدعم المادي لممارسة أنشطتها وتزويدها بمقرات مناسبة لطبيعة عملها ومهامها وتسهيل اعتمادها على وسائل الإعلام بمختلف أصنافها قصد إيصال رسالتها إلى أكبر نسبة من المستهلكين وبالتالي الحد من مخاطر الاستهلاك وخلق مستهلك واع ومسؤول،

- تشجيع استهلاك السلع والمواد المنتجة محليا.. وتحسين جودتها

شاهد من أهلها

أما الأمين العام لجمعية حماية المستهلك السيد الخليل ولد خيري فقد أكد أن الظاهرة موجودة في المجتمع الموريتاني و تشكل خطرا علي الصحة العامة، و تقف وراءها شبكات يعمل بها نشطاء لإعادة تدوير تواريخها وإعادتها للسوق وبيعها من جديد.

وعزا ولد خيري تكاثر الشبكات الناشطة في مجال تجارة الأغذية الفاسدة و إزالة تاريخ انتهاء الصلاحية الأصلي وتبديله بآخر حديث، كما هو مطبق على علب المشروبات..عازيا كل ذلك إلى غياب المخابر عند المهتمين بشأن المستهلكين، ومرجعا في الوقت ذاته استشراء الظاهرة لغياب وسائل الكشف لدى السلطات الرسمية المتمثلة في الجهة الوصية ما جعل الأمر يتفاقم والصحة العامة في خطر.

وحسب رواية ولد خيري فإن منظمته كغيرها من المنظمات الناشطة في هذا المجال تقف عاجزة أمام هذا الوضع، لأن الكشف مرهون بإجراء دراسات مخبريه على المادة القديمة التي تحمل تاريخا جديدا لإثبات ما إذا كانت ضارة تجب مصادرتها، وهو ما لم يتوفر بعد.

وبخصوص دور منظمته في مجال الوقاية الصحية يقول ولد خيري إن جهودهم تتركز على بناء حماية ذاتية لدى المواطنين تجعلهم يعزفون عن تناول الشبهات الصحية حماية للسلامة وتوخيا للوقاية من الأمراض. ذاكرا أن الأهم في نظره والذي تعمل منظمته على تحقيقه هو أن يقتنع المستهلك ذاته أن تناول مثل تلك المواد يؤدي إلى الإصابة بالسرطانات،كما ينذر بأمراض أخرى خطيرة.

و عن الطرق الكفيلة بالقضاء على الظاهرة يقول ولد خيري على السلطات العمومية أن تكثف جهود الوقاية ابتداء من توريد المادة بضبط تاريخ دخول الكميات ومعرفة من أدخلها؟ وما تاريخ نهايتها؟.

وفي بداية العد التنازلي للمادة الموردة يقول رئيس الجمعية: «على السلطات أن تتفقدها عند المورد لتقف على مصيرها هل بيعت؟ أم أنها مازالت موجودة عند المورد ما يتطلب رقابة حركتها في السوق حتى تصادر في الوقت القانوني المناسب كضمان أول لصحة المواطنين وسلامتهم من المخاطر المترتبة على تناول تلك المادة.

أسعار رخيصة تفتح شهية المتسوقين

وتأكيدا منه لتطور الظاهرة في البلاد أفاد رئيس الجمعية بوجود تنظيم في نواكشوط يعرف محليا ب»انجكناي» ينخرط فيه رجال ونساء وأطفال، مهمته الأساسية الإقبال على شراء المواد المنتهية الصلاحية من البقالات والموردين بأثمان رمزية، وشراء الخضروات المتعفنة ثم عزل الجزء التالف منها عن الجزء (المتماسك) ثم عرض البضاعة للبيع من جديد. ولهم زبناء كثر ينتظرون تلك المادة ويختارونها دون المواد الأخرى نظرا لرخصها،ذاكرا امتعاضه الشديد من السكوت علي ما كان وراء انتشار أمراض خطيرة مثل التهاب الكبد والوبائي والكوليرا.

وفي نفس السياق ذكر ولد خيري بالدور المنوط بالصحافة والمجتمع المدني في إثارة مثل هذه القضايا وتحسيس المواطنين بمخاطرها من جهة، والبحث مع السلطات عن وجود حلول مناسبة للقضاء على تلك الظاهرة من جهة أخرى وإقناع الرأي العام الوطني بكونها مشكلة رغم خطورتها لم تجد بعد حلا.

وعن الطرق الكفيلة بالقضاء عليها يقول تجب مراقبة السوق بدءا بالميناء وصولا إلى الأسواق والمستهلك مع مراقبة ظروف الحفظ وتكثيفها على كامل التراب الوطني واعتماد الآليات الكفيلة بتحقيق الهدف المنشود مطالبا بوجود جهاز فاعل للمتابعة وأن يكون محلفا وصاحب ضمير معتمد من طرف السلطات على معايير موضوعية.

أما عن أكبر المشاكل المطروحة بصدد السعي للإقلاع عن تناول تلك المواد يؤكد ولد خيري أن أكبر عقبة هي عدم دراية المواطن نفسه بالمخاطر المترتبة على تناولها.. منبها إلي أن سوء الحفظ من أعظم المسببات وراء تلفها قبل الأوان.

الظاهرة تحد تجب مواجهته

ويعدد ولد خيري جهود منظمته في حماية المستهلك قائلا»منها إقامة منبر أسبوعي تلتقي فيه مع ربات الأسر وتثقفهن بكل ما يرفع من حماية الأسرة ويساهم في التوعية بالمخاطر الصحية بشكل عام، مع ندوة شهرية تثقيفية لحماية المستهلك مصحوبة بالنشر اليومي لقضايا المستهلكين ومع إصدار صحيفة «صوت المستهلك» التي توزع مجانا 500 نسخة من العدد الواحد تهتم بتوطيد ثقافة الاستهلاك.

إجراءات صارمة لمحاربة الغش حماية للمستهلك

عبد الله محمدن المختار

سبيلا إلى توفير الخدمات اللازمة ومحاربة التجاوزات داخل الاسواق يعمل قطاع التجارة على ضمان نفاذ المواطن الى الخدمات الحيوية العامة في المحلات التجارية بصورة منصفة وعادلة وتقريبها من المواطنين بشكل سلس، تلبية لتعهدات رئيس الجمهورية وتجسيد طموحاته الرامية إلى جعل الإنسان الموريتاني في ظروف مرضية، وعيش كريم دون الزج به بين مطرقة تنافس التجار وزندان الظروف المعاشة في هذه الآونة الخاصة وتأثيرها على مناخ الأعمال في ظل الوضعية الصحية الحالية التي يمر بها العالم.....

وللوقوف امام مظاهر الغش والمضاربة والاحتكار تلعب وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة دورها في الحفاظ على حقوق المستهلك عبر محاربة الغش باعتبارها هيئة رقابية تعمل على توازن السوق المحلية وتنظيم سير الحركة التجارية والحفاظ على التنافس الشريف بين الموردين والمزودين والمستهلكين من ارباب العمل والتجار فيما بينهم، بما لا يؤثر سلبا على مرونة السوق وحياة الناس والبيع والشراء ويعود بالمصلحة للجميع، ويلبي حاجياتهم المختلفة دون إجحاف بذوي الدخل المحدود، ويضمن لكل شريك حقه المشروع في هذه العملية.

وبالتنسيق مع المصالح المعنية يقوم القطاع، بإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسة الحكومة في مجالات المنافسة وحماية المستهلك وقمع الغش من خلال إنجاز كل الدراسات المتعلقة بهذه المجالات، إضافة إلى إعداد نُظم التجارة الداخلية وتطبيقها.

وحرصا منها على الرفع من أدائها وتطوير وسائلها في تحقيق العدل والإنصاف تعمل الوزارة في مجالات اختصاصها، بالتكوين وتنظيم الخطوط الداخلية للتموين، وجمع وتحديث وتحليل الإحصائيات التجارية المتعلقة بالتجارة الداخلية، بالتعاون مع المؤسسات والمصالح المعنية وعصرنة التجارة والتوزيع، لضمان احترام وشفافية السوق وحرية المنافسة، ومكافحة عمليات الاندماج غير التَنافسية والاتفاقات التقييدية بين المنتجين والموزعين والتصرفات التجارية التدليسية.

ولمحاربة المسلكيات غير المرضية التي تشوب العمليات التجارية، تعتمد الوزارة خطة واضحة لقمع جميع المخالفات والممارسات التدليسية أو غير التنافسية، والتدقيق والرقابة على أدوات القياس بالتنسيق مع المصالح الأخرى في القطاع والمؤسسات والفاعلين المعنيين، ورقابة جودة المواد الواسعة الاستهلاك بالتنسيق مع المصالح الأخرى في القطاع ومصادرة وإتلاف المنتجات الفاسدة التي تشكل خطرا على المستهلك إضافة الى تطبيق العقوبات المتعلقة بالمخالفات.

ونظرا لجدوائية الرقابة المنتظمة لوضعية التموينات تسهر الوزارة على تطوير المخزونات في الوقت الذي تسعى فيه إلى تأطير ومتابعة نشاطات رابطات حماية المستهلك، ومتابعة ومراقبة

إجراءات إصدار الفواتير الخاصة بالمواد الإستهلاكية وعلانية الأسعار، ومراقبة ومصادرة المواد منتهية الصلاحية والفاسدة.

وفي الوقت الذي تميز فيه الحالة العامة للأسواق بنقص ملحوظ في بعض المواد الأساسية أدى إلى حدوث مضاربات وارتفاع أسعار هذه المواد على مستوى مختلف ولايات الوطن، تقوم الفرق التابعة للوزارة على عموم التراب الوطني بمضاعفة جهودها الاعتيادية الرامية إلى رقابة السوق من حيث عرض السلع ومراقبة جودتها وأسعارها وصلاحيتها للاستهلاك.

وللقيام بدورها الميداني في مكافحة الغش تقوم الوزارة بإجراء جولات دورية داخل الأسواق، تستهدف رقابة وتفتيش محلات بيع المواد الغذائية بالجملة والتجزئة، في جميع ولايات الوطن بغية التأكد من وفرة السلع الاستهلاكية، وهو ما أدى إلى رصد العديد من المخالفات تم بموجبها استدعاء المخالفين وتوزيع قائمة بأرقامها في جميع ولايات الوطن ليتسنى لكل مواطن الإبلاغ عن أي مخالفة قد تحدث.

ومواكبة لسير حركة السوق وتقييم وضعيته تعلن الوزارة بيانا شهريا لحصيلة عملها في مجالات رصد الأسعار ومراقبة الأسواق والكشف عن الموازين، وهو ما مكّن من مصادرة سلع منتهية الصلاحية وتسجيل جملة من المخالفات.

وقد كانت الإجراءات الحكومية الأخيرة المتعلقة بتسيير جائحة كورونا، وما عقده القطاع من اتفاقيات مع الموردين وكذا الجهود التي قامت بها الإدارة في مراقبة السوق عوامل ساهمت بشكل فعال في تثبيت أسعار المواد الغذائية وتوفيرها، رغم تراجع الإنتاج دوليا وتأثر حركة التجارة والنقل البري والبحري بالظروف الصحية الراهنة التي تأثرت بها أغلب الموانئ والمعابر العالمية...

بيان شهر أغسطس 2021 لمديرية حماية المستهلك

في إطار المجهود الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة من اجل القضاء على الممارسات الضارة بالمستهلك؛ قامت إدارة حماية المستهلك وقمع الغش والمندوبيات الجهوية للوزارة بمعالجة العديد من المخالفات داخل الاسواق وقد تميز شهر أغسطس بما يلي:

- وفرة المواد الغذائية الأساسية.
- نقص مادة زيت الطهي في الأسواق مما أدى إلى ارتفاع سعره.
- معالجة المضاربات والاحتكار داخل الأسواق.
- مصادرة وإتلاف كميات من المواد منتهية الصلاحية.
- متابعة المخزون والحرص على توفير المواد الأساسية في الأسواق.
- تفاعل المواطنين مع الإدارة من خلال تبليغ الشكايات.
- حملة على الموازين وذلك بالتعاون مع مديرية التقييس وترقية الجودة وذلك بالتدقيق للتأكد من سلامتها.
- حملة في سوق السبخة المعروف «بمرصة أف» لتطهيره من المواد الفاسدة ومنتهية الصلاحية، وذلك بالتعاون مع السلطات الإدارية، والأمنية للمقاطعة.
- حملة في سوق مسجد المغرب لتطهيره من المواد الفاسدة ومنتهية الصلاحية وذلك بالتعاون مع السلطات الادارية والأمنية لمقاطعة الميناء.

الحصيلة بالأرقام:

أجرت فرق حماية المستهلك وقمع الغش والمندوبيات الجهوية خلال شهر اغسطس 154 جولة داخل الأسواق أسفرت عن 1956 عملية تفتيش للمحلات والمجازر والمجمعات التجارية تم خلالها رصد 867 من المخالفات موزعة كما يلي:

234 عدم علانية الأسعار.
212 بدون فواتير.
304 احتكار ومضاربات في الأسعار.
117 مواد منتهية الصلاحية.
243 شكاية وصلت رقم الإدارة وأرقام المندوبيات الجهوية تم التعامل معها.
97 محلا تجاريا تم غلقه.
تمت مصادرة 46 طن من المواد منتهية الصلاحية.

حوانيت أمل وعملية رمضان...

آلية فعالة لمحاربة الإقصاء والحرمان

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد

منذ عام 2012 تم افتتاح حوانيت أمل على عموم التراب الوطني لمساعدة الفئات الهشة وتوفير المواد الغذائية الأساسية لها يوميا بأسعار معقولة، وبالإضافة إلى ذلك تم إطلاق عملية رمضان خلال الشهر الكريم بما مكن ذوي الدخل المحدود من الحصول على المواد الغذائية الضرورية بأسعار مدعومة.
ورغم أن افتتاح حوانيت أمل وإطلاق عملية رمضان بدأ منذ سنوات، إلا أن العامين الماضيين شهدا سرعة في التعاطي بما مكن من تحقيق الهدف الأساسي لها وهو محاربة الإقصاء والتهميش لصالح الفئات الأكثر هشاشة والتي تحظى باهتمام خاص في عقيدة السلطات العليا في البلاد.

حوانيت أمل: برنامج طموح لصالح الأسر الهشة

يصل عدد مخازن التموين وحوانيت أمل أكثر من 2000 محل تستقبل سنويا زهاء 100.000 مائة ألف طن من المواد الغذائية المدعومة وهو ما يمكن زهاء 300.000 ثلاثمائة ألف شخص من التزود يوميا بالمواد الغذائية الأساسية المدعومة.
ولبرنامج أمل امتيازات أخرى لا تقل أهمية مثل عقود إيجار المخازن والمحلات لفائدة الفاعلين المحليين وكذلك العقود المحلية لنقل السلع.
إن الهدف من إطلاق برنامج أمل هو تمكين المواطنين، ذوي الدخل المحدود، من التزود يوميا بالمواد الغذائية الأساسية بأسعار مناسبة.
وفي الصباح الباكر تتجمع النسوة من أعمار مختلفة أمام محلات أمل في انتظار وصول المسير، وذلك للتزود بحاجات أسرهن ليوم أو يومين من المواد الغذائية الأساسية المتوفرة، حيث يتم تحديد الكمية بما يكفي لتموين الأسرة لهذه الفترة من أجل ضمان العدالة في توزيع الحصص وتمكين أكبر عدد ممكن من الاستفادة من المواد الغذائية المدعومة من الدولة ضمن هذه العملية.
وفي العام 2014 تم تعزيز برنامج أمل في عموم البلاد، وفي هذا الصدد أشار المدير المساعد للمنافسة وحماية المستهلك ومحاربة الغش، بوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة السيد المصطفى ولد اعلي، الذي ينسق العملية في مقاطعة دار النعيم، إلى أن المقاطعة استقبلت كمية معتبرة من المواد الغذائية المدعومة والتي تباع بأسعار مخفضة على النحو التالي:
خنشة السكر من فئة 50 كغ بـ 8000 أوقية قديمة، خنشة الأرز من فئة 25 كغ بسعر 3250 أوقية، 10 لترات من زيت الطبخ بسعر 3000 أوقية، 24 علبة حليب «غلوريا» بـ 2400 أوقية، خنشة البطاطا وكذلك البصل بسعر 7000 أوقية. و10 كغ من المعجونات الغذائية بسعر 2500 أوقية.
ويؤكد مسؤول نقطة البيع في المعرض الوطني أن 300 شص يمكنهم التزود من السلع المتوفرة هناك.
وفي العام 2015 ضمنت مفوضية الأمن الغذائي افتتاح وتشغيل 1124 محلا على مستوى نواكشوط وفي ولايات مختلفة من البلاد، حيث مكنت هذه المحلات حوالي 225000 أسرة (حوالي 1.125.000 شخص) من التزود بالمواد الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة. وفي المجموع، بين يناير وأكتوبر 2015، أكثر من 59151 طنا من المواد الغذائية الأساسية تم بيعها للمواطنين بأسعار مدعومة وهي موزعة على: 38248 طنا من القمح، و9682 طنا من الأرز، و5911 طنا من السكر، و5310 طنا من زيت الطبخ.
وتوفر هذه المحلات العديد من السلع الأساسية بأسعار مناسبة وذلك على النحو التالي:
الأرز المحلي بسعر 150 أوقية للكغ، السكر بـ 160 أوقية للكغ، زيت الطبخ بـ 300 أوقية للتر، التمر بـ 700 أوقية للكغ، مسحوق الحليب بسعر 700 أوقية للكغ، البطاطا بسعر 120 أوقية للكغ، وكذلك كيلو البصل بـ 120 أوقية.
وفي وقت معين كان هناك بطء بعض الشيء في نشاطات محلات أمل، وهو ما يفسر نوعا ما بتصفية شركة الإيراد والتصدير «سونيمكس» في الوقت الذي كانت مفوضية الأمن الغذائي تتولى المهمة، حيث كانت هناك بعض الصعوبات، إذ كان على

المفوضية أن تعطي الأولوية لتموين محلات أمل في الوسط الريفي حيث الجفاف ونقص الأمطار، وكذلك ضمان توظيف آلاف مسيري هذه الحوانيت، والذين هم في معظمهم حملة شهادات من الذين لم يحظوا بفرصة الولوج للوظيفة العمومية.

عملية رمضان: إغاثة حقيقية للعديد من المواطنين

تهدف عملية رمضان إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية في حدود 70 ٪ خلال شهر رمضان المبارك كل عام، وعشرات من نقاط البيع مفتوحة في ولايات مختلفة لتوفير أكثر من 3000 طن من المواد الغذائية الأكثر استهلاكا خلال شهر رمضان المبارك.

في عام 2020، شهدت ولايات نواكشوط الثلاث افتتاح 12 نقطة بيع مزودة بما مجموعه 2150 طنا من المواد الغذائية الأساسية المباعة بأسعار مدعومة.

وزيادة على ذلك استفادت 210.000 أسرة من توزيعات مجانية للمواد الغذائية فضلا عن إنشاء 1115 مشروعا تنمويا وتوزيع 4 ملايين أوقية لصالح 33644 أسرة متعففة.

وهكذا يمكن القول إن عملية رمضان هي مبادرة جديرة بالثناء لتمكينها المواطنين الأقل دخلا من الحصول على المواد الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة وهو ما يفسر الإقبال الكبير على هذه الحوانيت المفتوحة لهذا الغرض، حيث تضع هذه العملية المواد الأساسية المدعومة في متناول المواطنين مما يسمح للمجموعات الهشة بأداء أحد أركان الإسلام الخمسة على أكمل وجه وهو صيام شهر رمضان المبارك. فعلى سبيل المثال يمكن لثلاثة آلاف أوقية أن تؤمن للمواطن خنشة من الأرز من فئة 25 كغ، فيما يشتري خنشة 25 كغ من السكر بـ 4000 أوقية قديمة أي أنه يشتري الكيلوغرام الواحد بـ 160 أوقية ومسحوق الحليب بسعر 800 أوقية للكغ، كما أن المعجونات الغذائية وزيت الطبخ والبطاطا والبصل تتوفر بأسعار مخفضة.

وللأسف نشير إلى أن بعض التجار الجشعين يستفيدون من هذه العملية بطرق ملتوية حيث يعيدون بيع هذه المواد في محلاتهم الخاصة بأسعار السوق وهو ما يضر بالمواطن لأنه في أبسط الأحوال يتم الاستحواذ على نصيب بعض المواطنين المستهدفين بهذه العملية من طرف هؤلاء التجار.

وفي العام 2018 أطلقت المفوضة السابقة للأمن الغذائي السيدة نجوى بنت الكتاب عملية رمضان من إدارة الصناعة التقليدية بالمعرض الوطني حيث أكدت أن 3500 أسرة يمكنها أن تستفيد من هذه العملية من خلال نقاط البيع في مختلف مقاطعات نواكشوط وفي الداخل، وفي هذا الصدد وفرت الحكومة 1360 طنا من السكر و1300 طن من الأرز و544 طنا من المعجونات الغذائية و300 طن من زيت الطبخ، و100 طن من الحليب المجفف و400 طن من البطاطا و300 طن من البصل وذلك بمبلغ قدره 114.000.000 أوقية جديدة أي 1.140.000.000 أوقية قديمة.

وفي العام 2021، أشرفت وزيرة التجارة بنفسها في مقاطعة الرياض على إطلاق عملية رمضان لبيع المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة، وذلك لتزويد المواطنين، وخاصة ذوي الدخل المحدود، بالمواد الغذائية الأساسية خلال شهر رمضان المبارك وبأسعار مخفضة. وأعلنت الوزيرة حينها عن فتح عدة نقاط إضافية في ولايات نواكشوط الثلاث لبيع الأرز والزيت والتمر والحليب المجفف والبطاطا والبصل والسكر بأسعار مدعومة.

وفي نواذيبو، تم فتح نقطتين أخريين لتلبية حاجيات السكان. وكان الأمر نفسه بالنسبة لباقي الولايات في الداخل طوال شهر رمضان، حيث كان المواطنون قادرون على الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوزيرة أن مفوضية الأمن الغذائي ستشرع في التوزيع المجاني للمواد الغذائية على حوالي 210 آلاف أسرة مسجلة في السجل الاجتماعي، وأن وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بصدد توزيع المواد الغذائية على المحاظر.

وبلغت التكلفة الإجمالية لعملية رمضان في عام 2021 ما مقداره 1.228.851.720 أوقية، حيث تكفلت الدولة بدعم بلغ 68 %. ولم تشمل هذه التكلفة كميات الخبز والأسماك الموزعة في مخازن منفصلة.

ولم تتوقف عملية رمضان في 2021 على بيع المنتجات المدعومة فقط. بل تم افتتاح العديد من نقاط بيع الأسماك عالية الجودة في مقاطعات نواكشوط. حيث قامت الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك بتوزيع وبيع الأسماك بأسعار مخفضة للفئات الضعيفة.

ومن أجل إنجاح عملية رمضان 2021، عملت وزارة التجارة والصناعة والسياحة جنبا إلى جنب مع وزارة الصيد والاقتصاد البحري ومفوضية الأمن الغذائي والمندوبية العامة «تآزر» للتضامن ومكافحة الإقصاء، والاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات.

وعلاوة على ذلك، وفي نفس العام 2021، استهدفت التوزيعات الغذائية المجانية على الصعيد الوطني 210 آلاف أسرة تلقت الأرز والسكر والزيت والتمر والحليب. وإجمالاً، تمت تعبئة 10680 طناً من المواد الغذائية بتكلفة تزيد على 2.395.000.000 أوقية.

ويضم برنامج حوانيت أمل أكثر من 2700 وظيفة في المناطق الريفية والحضرية حيث تم تعيين مسيري المتاجر.

ويهدف هذا البرنامج إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر من خلال تحسين وصول السكان ذوي الدخل المنخفض إلى المواد الغذائية الأساسية. ويتكون البرنامج من البيع المدعوم لهذه المنتجات (القمح والأرز والسكر والزيت) في حوانيت أمل المفتوحة في جميع أنحاء البلاد. وهكذا، فإن 335 محلاً تجارياً في نواكشوط وأكثر من 2000 محل في مختلف ولايات الوطن الأخرى تقدم، حصصاً غذائية يومية، بأسعار مدعومة، لأكثر من 290 ألف أسرة معوزة.

ولدعم جهود الدولة هذه، تم اتخاذ مبادرة أخرى بعد يوم واحد من استقبال فخامة رئيس الجمهورية لرئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، وبتعليمات من رئيس الجمهورية، أطلق الاتحاد عملية مدتها 6 أشهر قابلة للتجديد لتوفير كمية كبيرة من المواد الغذائية الأساسية المخفضة لآلاف المحلات الخاصة. حيث باعت هذه المحلات هذه المنتجات بتخفيض تراوح بين 25 إلى 30 % لإسعاد المواطنين.

وتخضع عملية 2021 هذه للتقييم كل ثلاثة أشهر لتصحيح أي أخطاء محتملة.

وباختصار، تدرك السلطات جيداً الظروف المعيشية غير المستقرة للمجموعات الهشة من السكان، ولا تدخر جهداً في سبيل تقليص الفوارق الاجتماعية والحد من تأثيرات تقلبات الأسعار العالمية على المستوى المعيشي للمواطنين عموما ولهذه الفئات الأكثر هشاشة على وجه الخصوص.

قطاع التصنيع في موريتانيا ومساهمته في النهوض باقتصادنا الوطني

اعداد محمد ولد عبد الحي

يعتبر قطاع التصنيع في موريتانيا من القطاعات الحيوية لاقتصادنا الوطني لما يمثله من قيمة مضافة ومداخيل من العملات الصعبة وما يوفره من فرص للعمل والتشغيل.

ولاستيضاح الرؤية حول هذا القطاع استطلعت جريدة الشعب رأي الأمين العام لاتحادية الصناعة والمعادن والطاقة السيد خليل اتراوري الذي رد مشكورا على كل تساؤلاتنا واستفساراتنا.

الشعب: ما هو حجم الشركات العاملة في قطاع الصناعة بشقيها الرسمي والخصوصي؟

الأمين العام: إن قطاع التصنيع الوطني يضم 200 مؤسسة في القطاع الرسمي في نواكشوط ونواذيبو إضافة إلى ألف شركة صغيرة ومتوسطة في القطاع غير الرسمي.

وتتميز خصائص قطاع التصنيع الرسمي بالاتجاه نحو إضافة قيمة إلى عدد قليل من المنتجات المحلية، وخاصة الأغذية الزراعية، وكذلك استيراد المنتجات البديلة، كما تشمل أنشطة التصنيع الرسمية بشكل أساسي شركات تصنيع الدقيق والحبوب، ومصانع الأسمنت، وشركات تجهيز الأسماك، والصناعات الكيماوية أو البلاستيكية، مع حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والتي مازالت منخفضة مع وجود قيمة مضافة غير منتظمة.

ولا شك أن العمالة في هذا القطاع تمثل أقل من 10 % من السكان العاملين.

خصائص قطاع التصنيع غير الرسمي

يضم قطاع التصنيع غير الرسمي ألف مؤسسة صغيرة ومتناهية

الصغر. يغطي هذا القطاع العديد من الأنشطة الصناعية والحرفية والخدمية مثل صناعة الطوب الحرفية والنجارة والورش الميكانيكية والمخابز والمعجنات والأشطة المعدنية،... إلخ ويمثل حوالي 1.4 % من مجموع 70.000 شركة غير رسمية في البلاد و3 % من إجمالي الوظائف غير الرسمية.

الشعب: من هم اللاعبون الرئيسيون في القطاع الصناعي؟

الأمين العام: اللاعبون الرئيسيون في القطاع الصناعي: الوزارة المكلفة بالصناعة، وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، النقابة الوطنية لأصحاب العمل الموريتانيين، اتحاد الصناعة والمناجم والطاقة (FIME)، المشغلون الخاصون في قطاعات الصناعة والمناجم والطاقة.

الشعب: ماهي أهم المنتجات لقطاع التصنيع المحلي؟

الأمين العام: يتم تحديد المنتجات الرئيسية لقطاع التصنيع المحلي من 40 منتجًا أو مجموعة منتجات وهي: الاسمنت؛ التعبئة؛ الكرتون؛ الحقائب والكرافت؛ أكياس الألياف؛ حزمة؛ ماتس البلاستيك؛ مراتب؛ حالة البوليسترين؛ الأواني؛ الأخطبوط؛ الزوارق؛ البوليسترين؛ إضاءة الشموع؛ الصابون؛ الصابون المنزلي؛ الجبس؛ اللوحات؛ الغازات الصناعية؛ غاز البوتان؛ المنظفات؛ المبيدات؛ مبيض؛ الأجزاء الميكانيكية؛ حديد الخرسانة؛ نصف مقطورة التجمع؛ المرجل؛ المياه المعدنية؛ المشروبات الغازية؛ الجلود؛ والجلود المنسوجة والسجاد؛ الحليب؛ تغذية الماشية؛ الطحين؛ المعكرونة؛ الكسكس؛ الزيوت النباتية؛ الأرز المضروب؛ البسكويت؛ الحلويات والحلوى؛ بلح.

الوحدات الصناعية الرئيسية المدرجة

يتكون هذا القطاع من عدة فروع مثل تصنيع الأغذية ومواد البناء والكيماويات والبلاستيك والصناعات الميكانيكية والمعدنية.

كما أن هناك الوحدات والمنتجات التالية:

وحدات الأغذية الزراعية: الحليب ومنتجات الألبان؛ المياه المعدنية، المعكرونة؛ دقيق صافي؛ علف الماشية؛ والحلويات؛ المشروبات الغازية؛ مربى التمر؛ أرز مقشر؛ زيت قابل للأكل؛ الكيمياء والبلاستيك؛ صابون منزلي؛ صابون التجميل؛ دهانات وسيولة؛ الغازات الصناعية؛ منتجات التنظيف والمبيدات الحشرية ومواد التبييض ومستحضرات التجميل؛ حصير البلاستيك؛ صناديق وألواح البوليسترين؛ زوارق الراتنج؛ الراتنج؛ خزانات المياه؛ أكياس بلاستيكية (للتحويل)؛ الأنابيب البلاستيكية، أنابيب مدى إيزو؛ مرتبة إسفنجية من البولي يوريثان؛ أكياس منسوجة من مادة البولي بروبيلين؛ سجاد صوف يدوي؛ الوحدات.

إدارة السجـــل التجـــاري:

خطة طموحة لضبط المشهد التجاري في موريتانيا

إعداد: البراء ولد محمدن

يكتسي السجل التجاري أهمية بالغة في تنظيم المشهد التجاري وضبطه؛ إذ أن هذا السجل يمكن أن يضطلع بدور ملموس في عملية التخطيط الاقتصادي، من خلال توفير البيانات الضرورية له بوصف السجل أداة إحصائية تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمؤسسات التجارية، إلى جانب توجيه النشاط التجاري وفقا لمتطلبات الاقتصاد المحلي الآنية والمستقبلية، فضلا عن الوظائف القانونية والإعلامية، التي يضطلع بها في هذا الموضوع، عبر توفير كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية للجمهور، بدقة ومهنية موثوقة.

ولذا قررت وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة مؤخرا استحداث إدارة جديدة (إدارة السجل الإداري المركزي وإعادة هيكلة الأنشطة بالوزارة) تعنى بتنظيم الميدان التجاري في موريتانيا، من خلال ضبط وتوثيق جميع الأنشطة التجارية في هذه البلاد، سبيلا للمرونة في مزاولة أي نشاط اقتصادي في البلد للراغبين فيه، تحت مظلة قانونية تحكم المشهد التجاري برمته.

وللوقوف أكثر على طبيعة عمل هذه المؤسسة والمهمات المسندة إليها، ودورها في امتصاص البطالة وتشجيع الاستثمار في البلاد، التقت مجلة الشعب المدير المساعد، السيد محمد عبد الله ولد محمد الأمين ولد ابي؛ فكان هذ الحوار:

الشعب: في البداية، ما أبرز المهمات التي ستضطلع بها هذه الإدارة، وما القانون الذي يحكم عملها؟

المدير المساعد: لقد تم إنشاء هذه الإدارة الجديدة لتسهيل وضبط عملية التقييد في ميدان السجل التجاري المركزي بالوزارة؛ إذ أن هذا التقييد يجسد الاعتراف والترخيص للفاعلين في الميدان الاقتصادي، لتمكينهم من ممارسة أنشطتهم التجارية على عموم التراب الوطني طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الإطار.

كما أنه يعد المركز الذي يشمل كافة المعلومات المتعلقة بكل الفاعلين الاقتصاديين على عموم التراب الوطني، ولا سيما تلك المعلومات المتعلقة بالمؤسسات التجارية على الصعيد المحلي، وحتى الإقليمي، وعلاقتها بالمحاكم التجارية في جميع ولايات الوطن (13، لأن المحكمة التجارية في انواكشوط ما زالت واحدة).

وهو عمل يحكمه وينظمه (يضيف المدير) المرسوم رقم -24 -20 033 بتاريخ 11 مارس 2021 والذي بموجبه أنشئت السجلات المحلية في الولايات لدى المحاكم التجارية فيها، وكذا السجل التجاري المركزي لدى وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، طبقا للمرسومين 68 و69 من المرسوم الآنف الذكر.

ويتمثل عمل هذه المحاكم باستقبال طلبات التسجيل وتقييدها في السجل المعني بالولاية، ثم إرسالها بعد ذلك إلى إدارة السجل التجاري المركزي في الوزارة، للقيام بما يلزم حيالها.

الشعب: ما ذا عن طبيعة عمل المؤسسة؟

المدير المساعد: وفيما يتعلق بطبيعة عمل الإدارة، فإنه يتكون من شقين رئيسيين، هما:

- إصدار إفادات التقييد في السجل التجاري المركزي، وبعبارة أدق إعطاء رخص تسمح بممارسة الأنشطة بطريقة شرعية.
- إعادة هيكلة المؤسسات؛ إذ إن الإدارة ستقوم بإحصاء شامل للمؤسسات الموجودة على أرض الوطن، وستعقب هذه العملية دراسة للمشكلات والعقبات التي تقف عائقا في طريق نمو وزيادة إنتاج تلك المؤسسات، على أن تتبع تلك المرحلة، خطوة ثالثة هي الأهم، تتجسد في البحث عن حلول لتلك المشكلات، التي أبانت عنها العملية السابقة.

وستشمل عملية الحلول إعادة هيكلة بعض المؤسسات، التي تعاني من خلل في وضعها البنيوي؛ حيث سيكون من الضروري مراجعة ومعالجة هيكلة تلك المؤسسات.

الشعب: ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الإدارة في موضوع امتصاص البطالة وتشجيع الاستثمار؟

المدير المساعد: ستساهم إدارة السجل الإداري المركزي وإعادة هيكلة الأنشطة بالوزارة- لا محالة- في خلق وظائف عمل جديدة، ولو بطرق غير مباشرة، وذلك من خلال تسهيل إنشاء مؤسسات تجارية جديدة، لتنضاف إلى ما كان موجودا من قبل في السوق، بسبب المرونة والسلاسة التي تنتهجها الإدارة في هذا المضمار.

فهذه العوامل من شأنها أن تزيد في عدد المؤسسات وفي الأنشطة التجارية؛ مما سيسمح بتوفير مزيد من فرص العمل في هذا المجال، إلى جانب خلق وظائف إضافية، ناجمة عن عملية تنشيط المؤسسات التجارية، عبر الحلول التي تعتزم الإدارة القيام بها لصالح تلك المؤسسات، فضلا عن تجنب تسريح محتمل لبعض عمالها، نتيجة لضعف النشاط التجاري في مؤسساتهم.

وبخصوص السؤال المتعلق بما يمكن أن تضطلع به المؤسسة في مجال تشجيع الاستثمار، بيّن المدير العام المساعد، أن الإدارة الجديدة من خلال تبسيط الإجراءات وتقريب الخدمة العمومية من أصحاب المبادرات الراغبين في مزاولة أي نشاط اقتصادي (من خلال الفروع التي تم إنشاؤها حديثا في جميع عواصم ولايات الوطن، عبر السجلات المحلية) فإن هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في تشجيع الاستثمار في البلاد، وجذب المستثمرين للقطاع التجاري فيه.

أمـــراش.. وأمـــلاز..

مـن أوائـــل التجـــار في البلـــد..

سيدي محمد متالي

كانت تجارة الملح من أوائل أنواع التجارة التي عرفتها بلادنا منذ عهد سحيق.. كما عرفت تجارة الصمغ العربي الذي طغى على التبادل التجاري، خاصة مع الأوربيين.. فضلا عن تجارة الذهب وريش النعام والعاج.. ويتحدث الباحثون عن ثروة هامة من الذهب كان يمتلكها ملك مالي مانسا موسى، مما يدل على كثرة توفر هذه المادة في منطقة الساحل الإفريقي..

ويذكر بعض المؤرخين أن الملح، أو « الذهب الأبيض»، كما يسميه بعضهم كان ذا قيمة كبيرة.. حتى تحدثوا عن أنه كان يقايض بالبشر في بعض مناطق السودان الإفريقي..

حول المصطلحين..

يرى بعض الباحثين أن عبارة (أمراش).. كانت تطلق على بائع الملح.. وأن عبارة (أملاز) كانت تطلق على بائع الصمغ.. وهذا ما يعتبر تفسيرا لأصل هذه الكلمة الأخيرة التي انتقلت من العام إلى الخاص.. لتطلق على بائع الصمغ الذي يمكنه أن يشكل وسيطا تجاريا بين الأوربيين والسكان المحليين.. عن طريق ترجمة اللغة المحلية للتجار الأوربيين..

التّدخّل الأوروبي في موريتانيا:

بعد هزيمة المسلمين بالأندلس وسقوط غرناطة عام 1492م دفع بالنّصارى إلى اللّحاق بهم في عقر ديارهم، وزيادة على هذا فإنّ التّفكّك السّياسي الّذي أصاب المغرب الكبير قبل ذلك؛ أي بعد سقوط دولة الموحّدين في النصف الثاني من القرن 13م (1269م)؛ عرّض موريتانيا؛ وابتداء من القرن 14م؛ لبعثات استكشافية نظّمتها القوى الأوروبية البرتغالية والإسبانية والفرنسية والإنجليزية وبمشاركة هولندية وبلجيكية منذ عصر الكشوفات الجغرافية نهاية القرن 15م والفترات اللّاحقة. اتّسم الكشف البرتغالي لساحل غرب إفريقيا في بداية الأمر بالبطء، لكن بعد ذلك بدأ يسير سيرا حسنا، ففي عام 1418م اكتشف البرتغاليون «جزر ماديرا» ثمّ «جزر الآزور» سنة 1439م، وفي عام 1441م طافوا حول «راس بلانكو»، ثمّ اكتشف «دنيس دياز» جزيرة «نونو تريستا» وتعرف كذلك بجزيرة «أرجوين» عندئذ اكتشف البرتغاليون قيمة هذه الكشوفات، وفي الفترة ما بين 1444م و1445م وصل «دياز» إلى مصبّ نهر السّنغال و«جزر الرّأس الأخضر» و«غينيا.» اهتمت البرتغال بتجارة الصّمغ والذّهب والرّقيق فاستقرّوا بالسّاحل وأسّسوا مراكز تجارية لهم وتحكّموا فيها قرابة القرنين من الزّمن، هذه المراكز تمكّنهم من التّحكّم في طرق القوافل التّجارية الّتي تعبر المنطقة شمالا وجنوبا، لكن جهودهم لم تسفر إلاّ عن احتلال بعض المراكز السّاحلية لفترات محدودة.

وصل البرتغاليّون في النّصف الأوّل من القرن 15م إلى سواحل موريتانيا وزار «Joas Fernandez» منطقة «وادان» الواقعة شرقي آدرار، وفي عام 1448م أنشأ البرتغاليّون حصن «أرجيوم» وهو مقابل للرّأس الأبيض ومنه توغّلوا نحو المناطق الدّاخلية فتقدّموا صوب السّودان الغربي بهدف الوصول إلى مدينة «تمبكتو» الّتي ذاعت شهرتها بسبب كثرة مناجم الذّهب بها، ولكنّهم سرعان ما انصرفوا إلى تجارة الرّقيق وأصبحت «آرجيوم» هي المركز الرّئيسي لتجميعه ومنها كان ينقل عبر المحيط الأطلسي، ولم يستقر الأمر للبرتغاليين في المنطقة، ففي القرن 17م ازداد التّنافس بين الدّول الأوروبية وظهرت هولندا كدولة بحرية كبيرة واستطاعت عام 1638م انتزاع «الآرجيوم» من البرتغال. وصل الأسبان بعد البرتغال ولحقهم الفرنسيون ثمّ الهولنديون وسار على إثرهم الإنجليز ووقعت المنافسة وزاد الطّمع في الحصول على الصّمغ العربي.

العلاقات التجارية بين الفرنسيّين والإمارات الموريتانية:

إنّ الشّيء الّذي جذب أنظار الاستعمار إلى موريتانيا هو الصّمغ العربي الّذي تشتهر به لذلك كانت كلّ شركة تحاول أن تحتكر هذه التّجارة لنفسها وأخذت تنشئ مراكز

تجارية لها على طول نهر السّنغال، ولم تحل مشكلة السّيطرة إلاّ في عام 1815م عندما أعطيت منطقة السّنغال رسميًا إلى فرنسا بموجب مؤتمر فيينا الذي عقد بين دول أوروبا الكبرى في أعقاب نهاية الحروب النابليونية، وفي واقع الأمر فإنّ هدف الفرنسيين حتّى ذلك الوقت لم يكن السّيطرة الكاملة على البلاد بل كانوا يهدفون إلى أمرين اثنين: الهدف الأول هو تأمين تجارة الصّمغ والهدف الثّاني منع انتشار نفوذ الموريتانيّين وخاصّة أمراء الترارزة نحو الجنوب (إلى ما وراء نهر السنغال) وعليه فقد تمّ عقد سلسلة من الاتفاقيات بين الفرنسيّين والأمراء الموريتانيين كانت تكفل المصالح التّجارية الفرنسية من التّهديد خاصّة تجارة الصّمغ في مقابل دفع الإتاوات والهدايا للأمراء، وظلّ مفعول هذه الاتفاقيات ساريا طوال القرن 19م مع محافظة موريتانيا على استقلالها وعلى النّظام القبلي في نطاق الإمارات.

أقام الفرنسيّون علاقات تجارية مع القبائل الموريتانية الموجودة على الضّفّة اليسرى من نهر السنغال وكان الغرض من دفع هذه الإتاوات للقبائل هو الإبقاء على تجارة الصمغ وإرضاء هذه القبائل لمنعها من عبور نهر السنغال ومهاجمة الوكالات الفرنسية التجارية.

وفي عهد «لويس الرابع عشر» اهتمّ «كوليير» بتثبيت أقدام الفرنسيّين عند مصبّ نهر السنغال فأقام حاميات عسكرية لحماية الوكالات من الهجمات الموريتانية. نظرا لما حقّقته هذه التّجارة من أرباح للطّرفين فقد أصبح لأمراء القبائل الموريتانية مثل الترارزة والبراكنة ممثّلون تجاريون يتولّون التّجارة مع الأوروبيّين عرفوا باسم «كاتي».

معاهدات لتنظيم عملية التبادل التّجاري:

أقيمت عدة معاهدات، ونذكر منها:

- معاهدة وقعت بين مدير الوكالة الفرنسية Durent وقبيلة Darman Cour في 02 ماي 1785م تبعتها معاهدة أخرى في 10 ماي من نفس العام وقام بتوقيع المعاهدتين De Repentigny حاكم السنغال.
- معاهدة وقعت بين Durent و Cory أمير الترارزة في جويلية 1785م لتنظيم تجارة الصمغ .
- معاهدة 1819م مع «عمر بوري» ملك «أوالو» الّتي لها أهمّية استراتيجية وتدعيما لحسن الجوار بين الطرفين.
- مع البراكنة في 25 جويلية 1821م.

25- جوان 1821مع قبيلة «الدويش» الّتي سمحت للفرنسيّين بإنشاء مركز تجاري.

- توالت المعاهدات في 19 أوت 1824م و26 فيفري 1826م، 25 إبريل 1829م و24 أوت1831م وتوضّح لنا هذه المعاهدات المتتالية حرص فرنسا على التّعامل مع القبائل لتمنعها من الإغارة على وكالاتها.
- معاهدة فرنسية مع البراكنة في 05 ماي 1834م تعهّد فيها الأمير «أحمد بن سيدي» حراسة المراكب الفرنسية مقابل دفع جزية.

إلى جانب هذه المعاهدات التّجارية الّتي لم نذكرها كلّها هناك معاهدات سياسية كالّتي عقدتها مع أمير آدرار في 08 أوت 1892م تعهّدت فيها فرنسا بعدم التّدخّل في شؤون آدرار السياسية.

وخلال القرن 19م وقّع الفرنسيون معاهدات مع بعض الأمراء المحلّيّين ولكن الموريتانيّين قاموا بهجمات على مراكز التّجارة الفرنسية، ممّا اضطرّ الفرنسيّين إلى التّفكير بالاستيلاء على موريتانيا لتأمين السنغال.

وكذا شكلت تجارة الصمغ نشاطا اقتصاديا هاما في فترة الاستكشافات الأوربية، وبصفة خاصة في عهد التغلغل الاستعماري داخل موريتانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين..

التجارة عند العرب..

بين الـــذم والمـــدح والممارســـة

بقلم: منير محمدن إخليه

التجارة: مصدر تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْراً وتِجَارَةً؛ بَاعَ وَشَرَى، ولم يكن معظم العرب في الجاهلية أهل تجارة، لذلك غَلَبَ إطلاق التاجر عَلَى الخَمَّار قَالَ الأعشى:

ولَقَدْ شَهِدْتُ التَّاجِرَ الـ
أَمَّانَ، مَوْرُوداً شَرَابُهُ

وقَالَ الأسود بْنُ يَعْفُرَ:

ولَقَدْ أروحُ عَلَى التِّجَارِ مُرَجَّلا،
مَذْلا بمالي، لَيْنَاً أَجْيادي
أَي مَائِلا عُنُقِي مِنَ السُّكْرِ. ومثل قَوْل الشاعر:
إِذا ذُقْتَ فَاهَا قلتَ: طَعمُ مُدامَةٍ
مُعَتَّقَةٍ، مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ

ولعل ارتباط كلمة التاجر بالخمار هو أصل العبارة المشهورة (التاجر فاجر).

وإذا تأملنا ما سبق يتبين لنا أن ذم التجارة إنما هو ذم لما يصحبها عند البعض من الغش والخداع، وليس هذا من التجارة نفسها التي نجد مدحها في كثير من الشواهد، فقد ذكر الله تعالى التجارة في القرآن حيث قال:

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ) وقال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا) وقال جل ذكره: (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) واشتغل النبي صلى الله عليه وسلم بالتجارة فترة من حياته، فسافر وباع واشترى، ولذلك قال المشركون: (ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق)، وقد جاء الرد في نفس السورة في قوله تعالى: (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْواقِ) وقال النبي عليه الصلاة والسلام: (التاجر الصدوق مع النبيين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا). وقال عليه الصلاة والسلام: (تسعة أعشار الرزق في التجارة)

وورد في كتاب اللطائف والظرائف أن عمر رضي الله تعالى عنه، كان (يقول: ما ميتة بعد القتل في سبيل الله أحب إليّ من أن أموت بين شعبتي رحلي، أضرب في أرض الله، وابتغي من فضل الله. وكان بعض السلف يقول: الأسواق موائد الله في أرضه، فمن أتاها أصاب منها. وعن مجاهد في قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّباتِ ما كَسَبْتُمْ» يعني التجارة في الأسواق، وقيل: التجارة امارة، والأرباح توفيقات).

وكان بعض العرب قد عرفوا التجارة ومارسوها في الجاهلية، فكانت قريش من أكثر العرب خبرة في التجارة قبل الإسلام، إذ كانوا يجهزون رحلة تجارة وميرة في فصل الشتاء إلى اليمن، وأخرى إلى الشام في فصل الصيف، وقد اشتهرت هاتان الرحلان لذكرهما في القرآن الكريم. ويقال إن اسمهم «قريش» مشتق من ذلك، جاء في أدب الكاتب لابن قتيبة: (قُرَيْش: من التقرُّش، وهو التكسّب من التجارة، يقال: « قَرَشَ يَقْرُشُ، ويَقْرِشُ « إذا كسب وجمع).

وقد شارك النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى رحلات قريش للتجارة إلى الشام حين صحبه عمه وهو في الثانية عشرة من عمره في الرحلة المشهورة التي ظهرت له فيها كرامات كثيرة ولقي فيها بحيرا وكانت له معه قصة مشهورة دونت تفاصيلها في كتب السيرة، ثم عمل بعد ذلك في تجارة لخديجة بنت خويلد.

وكان للعرب أسواق مشهورة في الجاهلية منها سوق الرابية وسوق المقشر وسوق دومة الجندل وسوق ذي المجاز وسوق مجنة وسوق نطاة خيبر وسوق هجر، وكان أشهرها على الإطلاق سوق عكاظ الذي كان ساحة للمبادلات التجارية والمبايعات وميدانا للنشاط الثقافي والسياسي، يقول أبو ذؤيب:

تؤمل أن تلاقيَ أم وهب
بمخلفة إذا اجتمعتْ ثقيف
إذا ضربوا القباب على عكاظ
وقام البيع واجتمع الألوف
تواعدنا عكاظ لننزلنه
ولم تعلم إذاً أنا حليف

ويقول نزار قباني:

كل عام نأتي لسوق عكاظ
وعلينا العمائم الخضراء
ونهز الرؤوس مثل الدراويـ
ـش وبالنار تكتوي سيناء

وكان إخوة يوسف أهل تجارة يسافرون إلى مصر فيبيعون بضاعتهم المزجاة ويمترون ثم يعودون إلى أهلهم.

وتأتي كلمة تاجر بمعنى (حَاذِقٌ)؛ وقد أنشد ابْنُ الأعرابي:

لَيْسَتْ لِقَوْمِي بالكَتِيفِ تِجارَةٌ،
لكِنَّ قَوْمِي بالطِّعانِ تِجَارُ

ومن أكثر الحرف ارتباطا بالتجارة، الصناعة، وقد ورد ذكرهما مرتبطين في كتاب الرسائل للجاحظ في قوله: (لأن الناس لو لم يكونوا مسخرين بالأسباب المختلفة... لجاز أن يختاروا بأجمعهم التجارة والصناعة).

والصناعة مصدر صنع التي بمعنى الحرفة، أما (صنع) بمعنى فعل وأنجز فمصدرها صُنع، قال تعالى: (صُنع الذي أتقن كل شيء) وقال جل وعلا: (الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ويحسبون أنهم يحسنون صنعا).

قال الشاعر:

ألا لا أبالي اليوم ما صنع الدهر
إذا منعت مني مليكة والخمر
فإن تكن الأيام فرقن بيننا
فحيّ ابنة المري ما طلع الفجر

وقال آخر:

ألا لا أبالي اليوم ما صنعت هند
إذا بقيت عندي الجمانة والورد
شديد نياط المنكبين إذا جرى
وبيضاء مثل الريم زينها العقد
فهذا لأيام الهياج وهذه
لموضع حاجاتي إذا انصرف الجند

أما الصناعة التي بمعنى الحرفة فلم ترد في القرآن بصيغة المصدر الذي على فعالة وإنما وردت بصيغة المصدر الذي على وزن فَعلة، قال تعالى: (وعلّمناه صنعة لبوس لكم) كما وردت بصيغة الفعل، قال تعالى: (واصنع الفلك بأعيننا ووحينا) ووردت يعملون بمعنى يصنعون، في قوله تعالى: (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب).

تجارة القوافل في هذا الحيز الصحراوي الساحلي

النبهاني ولد أمغر

تعتبر تجارة القوافل تاريخيا رافدا من روافد الاقتصاد في هذا الحيز الصحراوي الساحلي، ولم يقتصر أثرها على الجانب الاقتصادي بل تعداه إلى الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية.

ومن بركات هذه القوافل وتجارتها أن الإسلام انتشر عن طريقها في شبه المنطقة، وخلقت حالة فريدة من التسامح العفوي عملت على تعزيز الأمن والسلم قبل تحقيق النفع الاقتصادي.

وقد ساهمت في نجاح ذلك التكامل الاقتصادي ظروف البيئة والمناخ في أجزاءِ هذا الحيز وحاجة كل جزء منه إلى المزايا التي أنعم الله بها على الأجزاء الأخرى؛ وهكذا ظلت هذه الوضعية سائدة تَتَجَذَّرُ عبر الأزمنة.

لقد كانت تجارة القوافل بين أجزاء ما سيعرف لاحقا بموريتانيا وبينها وجوارها في بلاد المغرب والسودان، تقوم على توفير التكامل بين اقتصاديات المناطق، حيث تجلب مثلا قوافلُ الشمال التمرَ والملح والثياب، وغير ذلك.. إلى الشرق والجنوب، لتعود محملة بالذهب والحبوب والحُلي، وغير ذلك..

لقد أعطى الوضع الصحراوي الصعب؛ مناخيا وأمنيا، قيمة مضافة لكل بضاعة عند المناطق التي تُصدَّر لها، ومن هذا الباب أخذ ابن خلدون نظريته في نقل البضائع ترصُدا «للقيم المضافة» من خلال استقراء الوضعية التجارية عبر الصحراء وما توفره من أرباح غير محدودة، يقول في مقدمته: « .. وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة، أو شدة الخطر في الطرقات، يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً ... لأن السلع المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة... وإذا قلّت وعزّت غلت أثمانها... ولهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا، لبعد طريقهم ومشقته، واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش ... فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعدَه إلا الأقلُ من الناس، فتعظم بضائع التجار من تناقلها وتُسرع إليهم الثروة من أجل ذلك»

ويذكر الباحث الأستاذ محمد يحيى ولد احريمو، أن تسيير القوافل كان يتطلب عملا منظما ومن أهمه جهاز إداري يتولىَ الإشراف على تنظيمها وترتيب شئونها، ويتكون الجهاز الإداري للقافلة من رئيس ومساعديه ومجموعة من الأدلاّء والحراس المسلحين في بعض الأحيان، يتكفلون بحماية القافلة وصدّ أي هجوم محتمل.

يُنْتَقى الرئيس على أساس مكانته الاجتماعية وتجربته الميدانية وهو المسئول الأول عن تنظيم القافلة فهو الآمر والناهي في الرحيل والإناخة وإدارة شؤون «الرفقة» والتفاوض باسمها في حال تعرضها لأي خطر، ويتولى إحصاء حمولة الرفقة وحفظ الودائع ويقومُ بتقييد ذلك كله في كتاب «زمام الرفقة» أي الكناش الذي يحوي حساب الإبل والحمولة وأسماء أرباب الودائع وعدد ودائعهم.

ذلك أن طبيعة التكافل والتعاضد التي رسّخها الإسلام كانت تفرض على التجار ومسيري القوافل أن ينوبوا عن الضعفاء العاجزين عن السفر ويَتّجرون لهم بأموالهم كما يتجرون لأنفسهم.

ومن الأمثلة على ذلك قافلة من قوافل «تشيت» خرجت سنة 1315 هجرية، وتضم 250 بعيرا محملة بنحو ألف وخمسمائة رأس من الملح ويشرف على تسييرها سبعة أفراد فقط ومع ذلك فإن عدد المشتركين في هذه القافلة يناهز ثمانين شخصا.

وتتكون القافلة الصحراوية من مجموعة من الجمال المنتقاة، التي يتم اختيارها وإعدادها لهذه الرحلة الشاقة.

يعود الفضل في إنشاء بعض المدن في عمق الصحراء لتجارة القوافل حتى سماها البعض ب «هبة القوافل» على شاكلة «هبة النيل».

وإذا كانت تجارة القوافل في الصحراء ظاهرة كبرى عمت شبه المنطقة و أشرفت على تجهيزها وتأمينها دول كبرى، وقام عليها ملوك وأمراء وشيوخ وقادة، وتجاوزت بعدها الاقتصادي الظاهر إلى أبعاد أخرى أعمق وأبقى، فإنه كان للموريتانيين قديما وحديثا دور كبير في تسيير هذه القوافل، حيث كانوا يسيطرون على نسبة كبيرة من تجارة القوافل بحكم وقوع بلادهم على منتصف الطريق بين الشمال والجنوب ووجود أهم سِباخ الملح فيها؛ ولذلك ظلت التجارة الصحراوية رافدا هاما من روافد الاقتصاد المحلي مع ما لها من تأثير على مجريات الحياة السياسية والثقافية.

كما ارتبط عمران المدن التاريخية في موريتانيا بتجارة القوافل ذلك أنها نشأت في البداية كمحطات للقوافل ومراكزَ للتسوق فكانت تجارة القوافل تمثل شريان الحياة داخل هذه المدن وبتراجع دور التجارة نتيجة الاستعمار وازدهار التجارة الأطلسية خفت دور تلك المدن وهجرها معظم سكانها.

لقد كانت «كومبي صالح وأوداغست» أهمَّ مراكز التجارة عبر الصحراء في بداية العصر الإسلامي، ثم اندثرت تلك المدن في القرن السابع وحلت محلها المدن الحالية «ولاتة، تشيت، شنقيط، ودان، تنيكي» وعلاوة على ذلك فقد شارك الشناقطة في تشييد مدينة «تنبكتو» أهم مراكز التجارة عبر الصحراء في عهد دولتي مالي والسونغاي وكان لهم تمثيل كبير في مختلف المراكز الأخرى في الساحل.

لقد شهدت مدننا التاريخية في أوج ازدهارها نشاطا تجاريا كبيرا، يقول سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في رسالته صحيحة النقل « وخرج يوما من شنجيط، اثنان وثلاثون ألف جمل موقرة بالملح، عشرون لأهله، واثنا عشر لأهل تيشيت. وباعت الرفقة كلها في زار، فتعجب الناس أي البلدين أعمر!».

وإضافة للقيم الاقتصادية والثقافية للتجارة عبر الصحراء فقد كان لها تأثير كبير على مسار الحياة السياسية والاجتماعية. ويرى بعض الباحثين من أمثال الدكتور عبد الودود ولد الشيخ، أن تنظيم التجارة عبر الصحراء يُعتبر عاملا أساسيا في نشأة واستقرار الكيانات والنُظم السياسية في المنطقة.

وكان الأمراء والشيوخ في هذه البلاد يُمدحون لما يوفروه من تأمينٍ ورعايةٍ لهذه القوافل، والمدونة الشعرية عندنا بشقيها الفصيح والحساني ناطقة بذلك.

وفي ظرف سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني كالذي نعيشه اليوم ينبغي التفكير جديا في إعادة الاعتبار لطرق القوافل من خلال إقامة سكة حديدية تربط الساحل بالصحراء فتبعث من جديد تاريخا من التجارة التي تنبت خيرا وعمرانا وأمنا وسلما وثقافة، وهذا تفكير رائج في عالم اليوم، ومن أبرز أمثلته ما تقوم به الصين من إحياء لطريق الحرير.

كلمـات متقـاطعـة

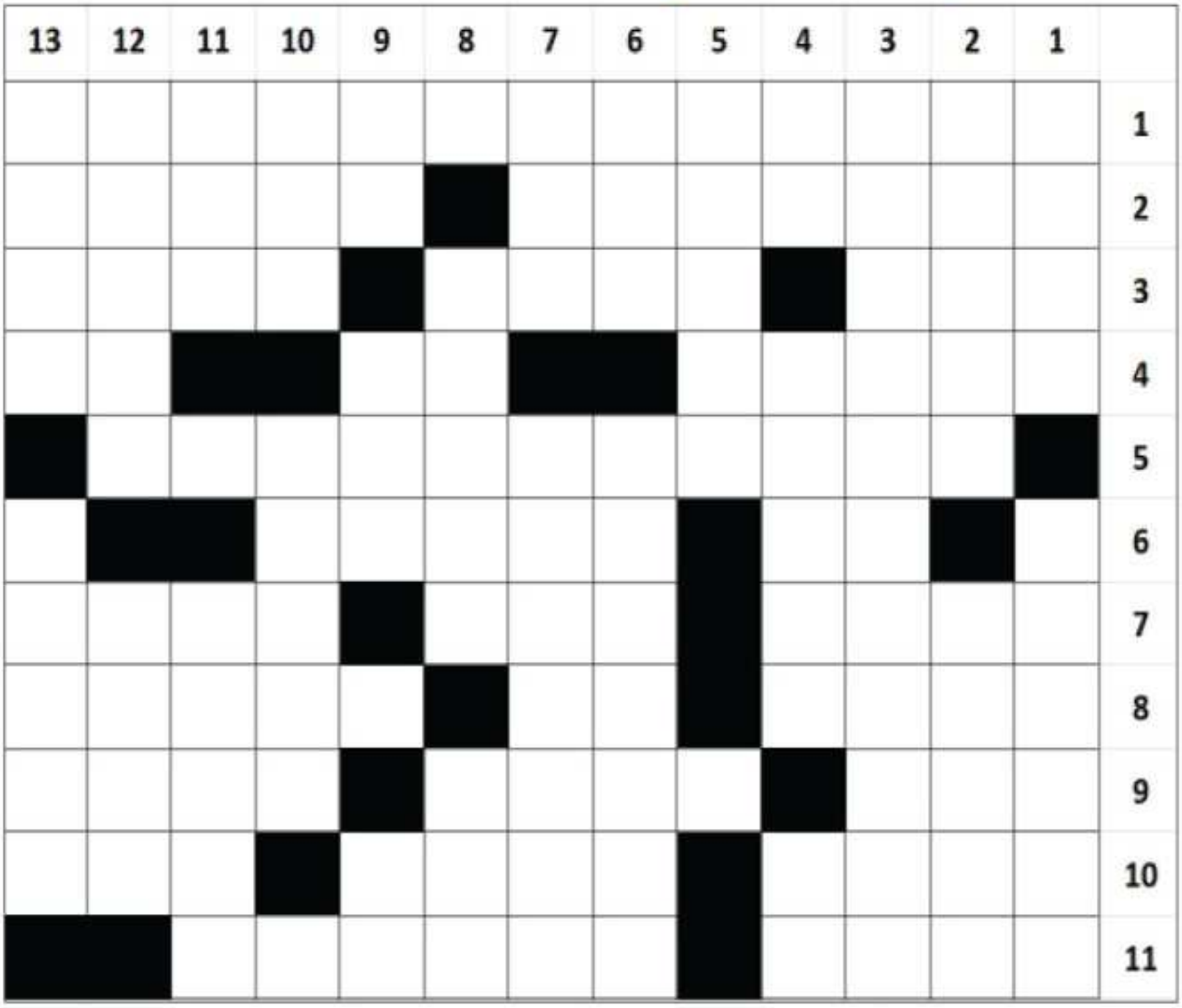

إعداد: صفية بنت فتى

أفقيا:

1 - إحدى مهام وزارة التجارة والصناعة والسياحة.
2 - ومن طلب العلا سهر...؟ - شخصية رئيسية في أشهر كتب لويليام شكسبير.
3 - فاكهة ذكرت في القرآن- مصلحة مكلفة بمراقبة المبادلات التجارية على الحدود وجباية الضرائب- تسلل.
4 - مواقيت معينة - عملة اليابان- نصف كافر.
5 - نهر موريتاني موسمي منبعه يقع في الشمال الشرقي لكيفة .
6 - أمرٌ منكر وفظيع - منشأة.
7 - وسيلة نقل بحرية- للنفي- من ادوات القهوة والشاي.
9 - سهل- شكل هندسي- يُحدثُ ويخلق.
10 - طوّقَ وسيّجَ- كثير الحب- ضيّعَ وقصّرَ في شيء.
11 - الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء- إحدى شركات الاتصالات الموريتانية.

عموديا:

1 - اشتُهِرَ بالكرم- الاسم الفني لآمال الأطرَش.
2 - ألف ألف- مدينة فلسطينية.
3 - الاسم الكامل لوزيرة التجارة والصناعة والسياحة الموريتانية الحالية.
4 - متشابهان- غرفة تحت الأرض- نصف طاهر.
5 - داهمك واقتحمك.
6 - أول سورة البقرة- كوكب الشرق.
7 - ليرة ناقصة- لاعب كرة قدم برتغالي معروف.
8 - فطنة وذكاء- ذكر البقر.
9 - بينَ اثنين؟- قلب الشيء على رأسه- أول دين.
10 - فاكهة تُقرأ من الجهتين- المنتسب إلى الوهابية.
11 - صوت خفي- شجرة من فصيلة الآسيات.
12 - الشركة الليبية الاماراتية لتكرير النفط- شريط غير منتظم.
13 - عاصمتها هافانا- إحدى المدن الموريتانية القديمة.

كاريكاتير

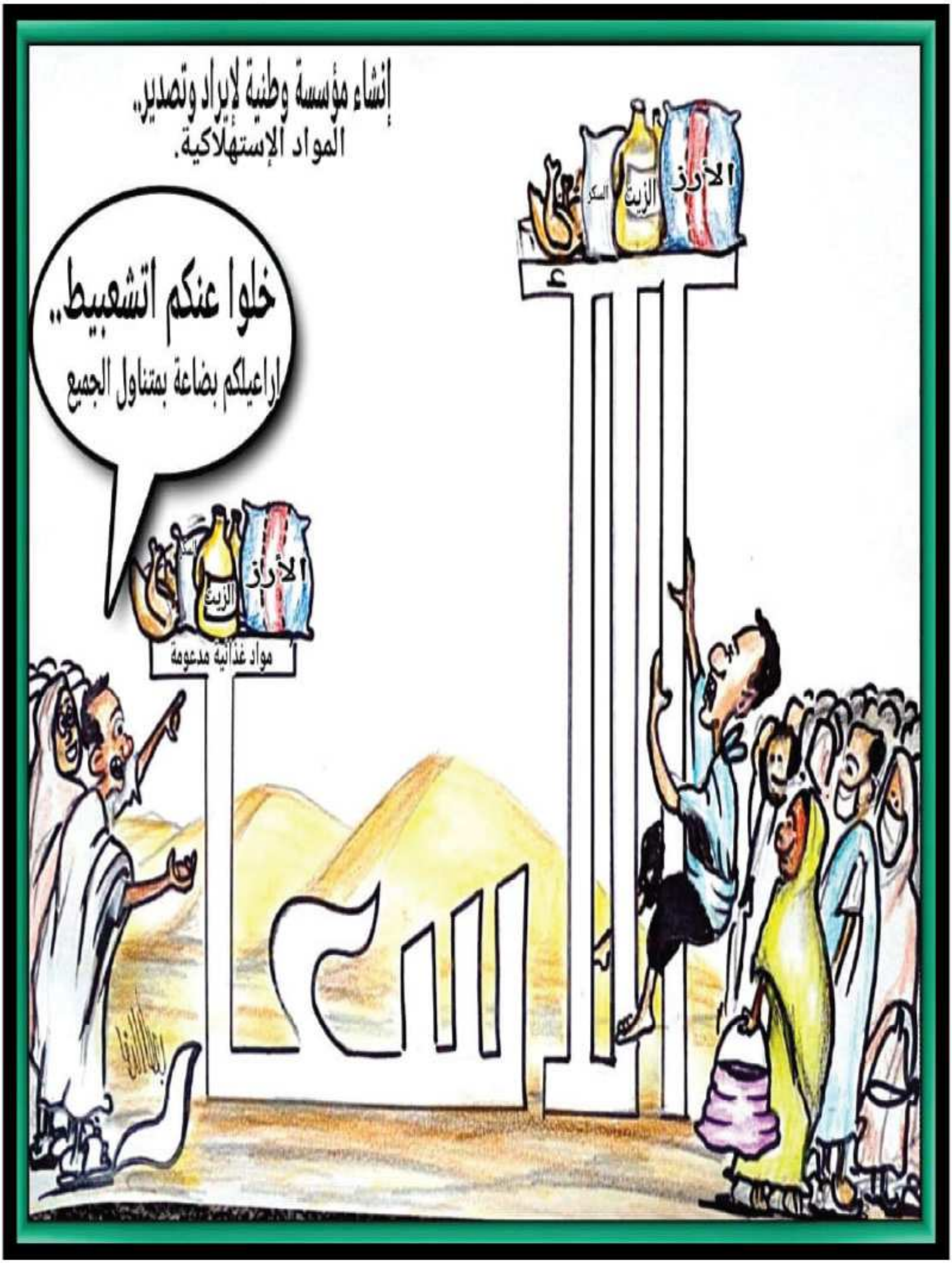
إنشاء مؤسسة وطنية لإيراد وتصدير
المواد الإستهلاكية.
خلوا عنكم اتشعبيط..
اراعيلكم بضاعة بمتناول الجميع
الأرز
الزيت
السكر
مواد غذائية مدعومة

ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحب اللافتات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com